

تقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 2018

الملخص التنفيذي

المملكة العربية السعودية دولة ذات نظام ملكي يحكمها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي يرأس الدولة ويرأس الحكومة أيضاً. ويرسي النظام الأساسي لعام 1992 نظام الحكم وحقوق المواطنين وسلطات الحكومة وواجباتها، وينص على أن القرآن والسنة (سنة النبي محمد) يشكلان دستور البلد. وتحدد أن حكام البلاد هم رجالاً من نسل المؤسس، الملك عبد العزيز (ابن سعود). في 2015، أجرت المملكة أحدث انتخابات بلدية لها على أساس غير حزبي لانتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية الـ 284 في البلد، التي يبلغ مجمل عدد مقاعدها 3,159 مقعداً. ولم يحدد المراقبون المستقلون أية تجاوزات في الانتخابات. ولأول مرة كان مسموحاً للنساء بالتصويت وترشيح أنفسهن أيضاً في هذه الانتخابات البلدية.

وحافظت السلطات المدنية، بصفة عامة، على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

وشملت قضايا حقوق الإنسان عمليات القتل غير القانوني؛ عمليات الإعدام بسبب الجرائم غير العنيفة؛ عمليات الترحيل القسري؛ حالات الاختفاء القسري؛ وتعذيب السجناء والمحتجزين على أيدي عملاء الحكومة. كما وردت أنباء عن اعتقال واحتجاز تعسفيين؛ وعن سجناء سياسيين؛ وتدخل تعسفي في الخصوصية؛ وتجريم التشهير، والرقابة وحجب المواقع الإلكترونية؛ وفرض قيود على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتنقل؛ وفرض قيود صارمة على الحرية الدينية؛ وافتقار المواطنين إلى القدرة والوسائل القانونية لاختيار حكومتهم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة؛ والاتجار بالأشخاص؛ والعنف والتمييز الرسمي ضد المرأة، مع أنه تم تنفيذ مبادرات جديدة لحقوق المرأة؛ وتجريم النشاط الجنسي المثلي بالتراضي؛ وحظر النقابات العمالية.

في 2 أكتوبر/تشرين الأول، قام عملاء تابعين للحكومة بقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل قنصلية المملكة العربية السعودية في اسطنبول بتركيا. وقد تعهد الملك سلمان بحاسبة جميع الأفراد المتورطين، بغض النظر عن المنصب أو الرتبة. وتم إبعاد عدد من المسؤولين من مناصبهم، وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن مكتب النائب العام عن توجيه الاتهام لـ 11 من المشتبه بهم. كما أعلن مكتب النائب العام أنه سيطلب تنفيذ عقوبة الإعدام على خمسة من المشتبه بتورطهم في عملية القتل، وأضاف أن 10 آخرين مشتبه بهم يخضعون لمزيد من التحقيق. وبحلول نهاية العام، لم يحدد مكتب النائب العام أسماء المشتبه فيهم ولا الأدوار التي يُزعم أنهم لعبوها في عملية القتل، كما أنه لم يقدم شرحاً مفصلاً عن سير التحقيق وتقديمه. وفي حالات أخرى، لم تقم الحكومة بمعاينة المسؤولين المتهمين بارتكاب انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، الأمر الذي ساهم في وجود بيئة تتسم بالإفلات من العقاب.

واستمر البلد في القيام بعملياته الجوية في اليمن بصفتها زعيماً للتحالف العسكري الذي تشكل في عام 2015 لمواجهة عملية الاستيلاء بالقوة من قبل ميليشيات الحوثي وقوات الأمن الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح على المؤسسات والمرافق الحكومية للجمهورية اليمنية في عام 2014. وأسفرت الضربات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن عن سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير البنية التحتية في عدد من المناسبات، وأفادت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، أن بعض الضربات الجوية للتحالف تسببت بأضرار جانبية غير متناسبة. وقامت ميليشيات موالية للحوثيين بشن غارات منتظمة عبر الحدود داخل الأراضي السعودية، وأطلقت القذائف الصاروخية والمدفعية

على جنوب المملكة العربية السعودية على مدار العام، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين سعوديين. وحقق الفريق المشترك الخاص بتقييم الحوادث التابع للتحالف، الذي أسسته الحكومة السعودية ومقره الرياض، في مزاعم عن سقوط ضحايا من المدنيين، ونشر توصيات، وفي بعض الحالات وعد بتقديم تعويضات للعائلات المتضررة، على الرغم من عدم حدوث أي ملاحقات قضائية.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

شاركت الحكومة أو عملائها في أعمال القتل التعسفي أو غير القانوني. في 2 أكتوبر/ تشرين الأول، قُتل جمال خاشقجي، وهو صحفي سعودي بارز كان يعيش في الخارج في "نفي اختياري"، على أيدي عملاء حكوميين خلال زيارة له إلى القنصلية السعودية في اسطنبول بتركيا. في البداية ادعت الحكومة أنه غادر القنصلية بصحة جيدة ولكن غيرت روايتها مع ظهور الحقائق. في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن مكتب النائب العام عن إدانة 11 من المشتبه بهم في مقتل خاشقجي وأنه سيطلب تنفيذ عقوبة الإعدام على خمسة منهم متهمين بالقتل. وأضاف مكتب النائب العام أن 10 أشخاص إضافيين مشتبه بهم هم قيد التحقيق فيما يتعلق بالقضية. ولم يذكر مكتب النائب العام أسماء المشتبه بهم. وقبل ذلك، في 19 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلنت الحكومة عن إقالة خمسة من كبار المسؤولين، بمن فيهم سعود القحطاني مستشار الديوان الملكي ونائب رئيس الاستخبارات العامة أحمد العسيري، فيما يتعلق بمقتل خاشقجي. في عام 2016، منعت السلطات خاشقجي من الكتابة والظهور على شاشات التلفزيون وحضور المؤتمرات بسبب تصريحات أدلى بها وفسرت على أنها تنتقد مسؤولين حكوميين أجانب وسعوديين، وذلك وفقاً لمصادر إعلامية متعددة.

في 12 مارس/ آذار، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن مصادر لم تسمها قالت إن 17 معتقلاً - بينهم أمراء ورجال أعمال ومسؤولون حكوميون سابقون وحاليون - محتجزون في فندق ريتز كارلتون في الرياض، تطلب دخولهم المستشفى في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بسبب سوء المعاملة الجسدية وأن أحدهم توفي وهو رهن الاحتجاز.

ووفقاً لتفسير البلد للشريعة وتطبيقها يمكن فرض عقوبة الإعدام على طائفة من الجرائم غير العنيفة، بما في ذلك الردة، والسحر، والزنا، مع أنه في الممارسة العملية كانت أحكام الإعدام على مثل هذه الجرائم نادرة، وغالبا ما خُفضت عند الاستئناف. إلا أن الحكومة قامت في كثير من الأحيان بتنفيذ عقوبة الإعدام بسبب جرائم الاتجار غير العنيفة والخاصة بالمخدرات. وبحسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية، فقد نفذت البلاد 145 عملية إعدام اعتباراً من 19 ديسمبر/ كانون الأول، 57 منها تتعلق بجرائم ذات صلة بالمخدرات. وقد تم تنفيذ ثلاث من عمليات الإعدام تلك في أماكن عامة.

ومع افتقار البلد لقانون جنائي شامل مكتوب ينص على المخالفات الجنائية ويحدد العقوبات اللازمة (أنظر القسم 1. هـ)، فإن العقوبات المفروضة - بما في ذلك فرض عقوبة الإعدام - تخضع إلى حد كبير لتقدير القضاة في المحاكم. يمكن للمدعى عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم. ويتطلب القانون من محكمة الاستئناف المكونة من خمسة قضاة تأكيد عقوبة الإعدام، والتي يتعين تأكيدها بالإجماع من قبل هيئة مؤلفة من خمسة قضاة في المحكمة العليا. قد توصي محاكم الاستئناف بإجراء تعديلات لأحد الأحكام، بما في ذلك رفع العقوبة إلى عقوبة الإعدام.

للمتهمين الحق بموجب القانون التماس تخفيف عقوبة الإعدام بالنسبة لبعض الجرائم، وقد يحصلون على عفو ملكي في ظروف محددة (انظر القسم 1.د).

وكان العديد من الأشخاص الذين أُعدموا خلال العام قد أُدينوا في محاكمات لم تستوف المعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة، وفقاً لمنظمات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية. ولاحظت منظمة العفو أن "المحكوم عليهم بالإعدام غالباً ما يتم إدانتهم فقط على أساس" اعترافات "يتم الحصول عليها تحت التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وحرمانهم من التمثيل القانوني في محاكمات سرية، ولا يتم إبلاغهم بالإجراءات القانونية لقضيتهم."

وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، إتهمت النيابة العامة في أغسطس/آب، ستة من نشطاء المنطقة الشرقية بارتكاب جرائم يمكن أن تؤدي إلى أحكام بالإعدام بناءً على مبدأ عقوبة التعزير وفقاً للشريعة، أو العقوبات "التقديرية". يتمتع القاضي بسلطة تقديرية بشأن تعريف ما يشكل جريمة وفيما يتعلق بالحكم. وعقدت جلسات استماع أولية للنشطاء أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أنشئت في عام 2008 لمحاكمة قضايا الإرهاب، بتهم تشمل "المشاركة في الاحتجاجات العنيفة" في منطقة القطيف بالمنطقة الشرقية. وأشارت منظمات محلية ودولية لحقوق الإنسان أن الجلسات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة افتقرت إلى الشفافية ولم تلتزم بالحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة.

في 15 مارس/آذار، أصدر سبعة خبراء من الأمم المتحدة بياناً أعربوا فيه عن قلقهم بشأن حكم الإعدام المعلق الصادر بحق عباس حجي الحسن و 14 آخرين، ممن أدانتهم المحكمة الجزائية المتخصصة بالتجسس لصالح إيران، وتمويل الإرهاب، والتبشير بصفة غير قانونية في عام 2016. وقد دعا خبراء الحكومة لإلغاء أحكام الإعدام، التي تم تأييدها بموجب أحكام قضائية أخرى في يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2017. تم نقل الحسن لاحقاً إلى رئاسة أمن الدولة، وفي نهاية العام كان الحكم الصادر بحقه خاضعاً لتصديق الملك عليه. وتضمن تقرير الأمم المتحدة ما يلي: "نشعر بالقلق لأن هؤلاء الأفراد تعرضوا للتعذيب أثناء استجوابهم للحصول على اعترافات وأن أحكام الإعدام قد تستند إلى أدلة تم الحصول عليها تحت هذه الظروف."

كما فرضت الحكومة عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أحداث قاصرون. وفقاً للمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن ثمانية أفراد ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في نهاية العام كانوا من القصر عند احتجازهم، أو في الوقت الذي ارتكبوا فيه جرائم. ومع ذلك، فإن قانون الأحداث الجديد (الذي أقر بموجب المرسوم الملكي رقم م/113، المؤرخ في 1 أغسطس/آب 2018)، قد حدد السن القانونية في سن 18 عاماً بناءً على التقويم الهجري، وفي بعض الحالات يسمح باحتجاز القاصرين في مرفق للأحداث لمدة تصل إلى 15 سنة إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالإعدام.

وفي نهاية العام، لم تقم الحكومة بإعدام علي محمد باقر النمر، الذي حُكم عليه بالإعدام في عام 2014 بسبب جرائم يُزعم أنه ارتكبها عندما كان عمره 17 عاماً. وكان النمر قد اتهم بالاحتجاج ومساعدة الهاربين وتحريضهم، ومهاجمة المركبات الأمنية وارتكاب جرائم عنيفة مختلفة. وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان عن مخاوف تتعلق بالإجراءات القانونية فيما يتعلق بالحد الأدنى لمعايير المحاكمة العادلة في قضيتهم. والنمر هو ابن شقيق رجل الدين الشيعي نمر النمر، الذي أُعدم في عام 2016.

وقعت هجمات إرهابية في البلاد خلال العام. في 8 يوليو/تموز، قُتل ضابط شرطة، ومواطن من بنغلادش، ومهاجمان في هجوم إرهابي تبناه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، استهدف نقطة تفتيش أمنية في بريدة بمنطقة القصيم.

ب. الاختفاء

وردت تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو نيابة عنها.

في 29 مايو/أيار و13 يونيو/حزيران، حثت المتحدثة باسم مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليز ثروسيل ومنظمة هيومن رايتس ووتش، على التوالي، السلطات على الكشف عن مكان وجود نواف الرشيد، وهو مواطن ثنائي الجنسية يحمل الجنسية القطرية، وكانت السلطات الكويتية قد أفادت بأنه تم ترحيله إلى المملكة العربية السعودية في 12 مايو/أيار بناء على طلب المملكة.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر القانون التعذيب ويحمّل الضباط المسؤولين عن التحقيقات الجنائية المسؤولية عن أي سوء استخدام للسلطة. تحظر الشريعة، وفقاً لتفسيرها المعتمد في البلاد، القضاة من قبول اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب. وينص القانون التشريعي على أنه لا يجوز للمحققين العموميين إخضاع المتهمين لإجراءات قسرية للتأثير على شهادتهم.

أشارت منظمات متعددة لحقوق الإنسان، والأمم المتحدة، وأطراف ثالثة مستقلة إلى العديد من التقارير عن التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين على أيدي ضباط إنفاذ القانون. في نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية أن بعض الناشطات في مجال حق النساء في قيادة السيارات تم اعتقالهن في مايو/أيار ويونيو/حزيران وتعرضن للتعذيب والتحرش الجنسي أثناء احتجاجهن في سجن ذهبان بالقرب من جدة. وأفادت منظمات حقوق الإنسان ووسائل إعلام غربية بأن النساء تعرضن لصدمات كهربائية والجلد والتقبيل القسري.

في جلسة استماع عُقدت في المحكمة الجزائية المتخصصة في سبتمبر/أيلول حضرها ممثلون دبلوماسيون، أفاد ثلاثة متهمين بأن اعترافاتهم كانت قسرية بعد تعرضهم لسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب والحرمان من النوم والإجبار على الوقوف لفترات طويلة والحرمان من الطعام. وفي تقرير صدر في يونيو/حزيران، دعا المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (بن امرسون) السلطات إلى التحقيق في مزاعم تعذيب المعتقلين. وفي حين أشار امرسون إلى أن البلاد "عانت من العديد من الأعمال الإرهابية" وكان عليها واجب حماية مواطنيها، إلا أنه قال إن لديه "تقارير موثقة بشكل جيد" عن التعذيب وسوء المعاملة على أيدي مسؤولي إنفاذ القانون ضد الأفراد المتهمين بالإرهاب، وكذلك استخدام اعترافات تم انتزاعها بالإكراه. وقال امرسون أيضاً أن السلطات وسّعت استخدامها لقانون مكافحة الإرهاب واسع النطاق منذ زيارته في أبريل/نيسان - مايو/أيار 2017. ونفت السلطات أن المسؤولين قد قاموا بالتعذيب، وأفادت أنها أتاحت كل الإجراءات القانونية للمحتجزين، وحققت بالشكل الصحيح في الشكاوى الموثوقة بشأن سوء المعاملة أو التعذيب.

في 11 مارس/آذار، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن رجال الأعمال والأمرء الذين تم اعتقالهم واحتجازهم خلال حملة الحكومة لمكافحة الفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كان عليهم ارتداء أساور الكاحل التي تقوم بتتبع تحركاتهم بعد إطلاق سراحهم. وأضافت أن ما لا يقل عن 17 محتجزاً نُقلوا إلى المستشفى بسبب تعرضهم للإيذاء البدني، وتوفي أحدهم فيما بعد أثناء الحجز وظهرت على جثته آثار تعذيب.

وتحدثت منظمة العفو وغيرها أيضاً من منظمات حقوق الإنسان عن حالات أسست المحكمة الجزائية المتخصصة قراراتها فيها على اعترافات تم انتزاعها من خلال التعذيب وتم قبولها كأدلة.

إلا أن المحتجزين السابقين في المرافق التي تديرها المديرية العامة للمباحث (قوات الأمن الداخلي في البلاد، والتي تُعرف أيضاً بالمباحث) زعموا أن إساءة المعاملة شملت الضرب، والحرمان من النوم، وفترات مطولة من الحبس الإنفرادي للمحتجزين المتهمين في جرائم لا تنطوي على عنف.

وزعم مسؤولون من وزارة الداخلية ومكتب النائب العام وهيئة حقوق الإنسان أن القواعد التي تحظر التعذيب تمنع مثل هذه الممارسات من الحدوث في نظام العقوبات. وقالت الوزارة أنها قامت بتركيب كاميرات مراقبة لتسجيل عمليات استجواب المشتبه بهم في بعض مكاتب التحقيقات الجنائية، وبعض مراكز الشرطة، وفي السجون حيث تُجرى معظم إجراءات الاستجواب بشكل منتظم مثل مرافق السجون التابعة للمديرية العامة للمباحث/المباحث. ووردت تقارير تفيد بأن المدعى عليهم الذين طلبوا نسخاً من لقطات فيديو من نظام المراقبة التابع للوزارة لتقديم أدلة على التعذيب لم يتلقوها.

واصلت المحاكم إصدار أحكام على الأفراد تنص على عقوبة جسدية، وعادة ما تكون الجلد، وهي عقوبة شائعة دافع عنها المسؤولون الحكوميون كعقوبة تملئها الشريعة. ووفقاً لتقارير ناشطين في مجال حقوق الإنسان، قامت الشرطة بعملية الجلد وفقاً لمجموعة إرشادات يتم تحديدها بحسب التفسير المحلي للشريعة. ويتعين على مسؤول الشرطة القائم بتنفيذ العقوبة أن يضع نسخة من القرآن تحت إبطه مما يمنعه من رفع يده أعلى من رأسه، الأمر الذي يحد من قدرته على إلحاق الألم أو الأذى بالشخص المحكوم عليه بالعقوبة، وتحظر التعليمات على قوات الشرطة تمزيق الجلد أو التسبب بندوب أثناء الجلد. وشككت منظمات حقوق الإنسان في أن المسؤولين قد نفذوا الجلد وفقاً لهذه الإرشادات لجميع السجناء ووصفوا الجلد بأنه شكل من أشكال العقوبة القاسية وغير العادية.

لم ترد أية تقارير عن حالات بتر بأمر قضائي خلال العام.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

تباينت أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز وكان بعضها غير مستوف للمعايير الدولية. وشملت المشاكل المبلغ عنها الاكتظاظ وظروف غير ملائمة.

الأوضاع المادية: في مايو/أيار، أفادت هيئة حقوق الإنسان بأن المشاكل الأكثر شيوعاً التي لوحظت خلال زيارات السجون التي تمت في عام 2017 شملت اكتظاظ السجون، فضلاً عن المرافق غير الكافية للسجناء ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفقاً للمعلومات المتاحة، شكل الأحداث أقل من 1 بالمائة من نسبة المحتجزين وتم وضعهم في مرافق منفصلة عن البالغين.

الانتهاكات الواردة في تقارير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أعقاب زيارات السجون وثقت نقصاً في الحراس المدربين تدريباً صحيحاً، وعدم الحصول الفوري على العلاج والخدمات الطبية والأدوية عند الطلب. ادعى بعض المسجونين بأن سلطات السجن أبقت على درجات الحرارة منخفضة داخل مرافق السجن وتعمدت ترك الأنوار مضاءة على مدار الساعة يومياً لإزعاج السجناء.

ووردت تقارير من ناشطين في مجال حقوق الإنسان بأن حالات الوفاة في السجون، أو أماكن العزل، أو مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة لم تحدث كثيراً (انظر القسم 1. أ.).

وقد وضعت السلطات المحتجزين بانتظار المحاكمة مع المسجونين المدانين. وفصلت بين المتهمين المشتبه فيهم أو المدانين بجرائم إرهابية وبين سائر جمهور النزلاء ولكن تم احتجازهم في مرافق مشابهة. وادعى ناشطون قيام السلطات باحتجاز الأفراد في نفس الزنانات مع ذوي الإعاقات العقلية كنوع من العقاب، وأشاروا إلى قيام السلطات بإساءة معاملة ذوي الإعاقات.

الإدارة: أشرف على السجون ومراكز الاحتجاز العديد من السلطات القانونية. تدير المديرية العامة للسجون حوالي 91 من مراكز الاحتجاز والسجون، بينما تدير المديرية العامة للمباحث / المباحث حوالي 20 سجناً إقليمياً ومراكز احتجاز للمسجونين لأسباب أمنية. تخول المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية أعضاء مكتب النائب العام سلطة القيام بزيارات رسمية للسجون ومرافق الاحتجاز "في المناطق الخاضعة لولاية المكتب القضائية لضمان عدم سجن أي شخص أو احتجازه بصورة غير قانونية" (انظر القسم 1. د. إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين).

لم يكن هناك أمعاء مظالم لتسجيل شكاوى السجناء أو التحقيق فيها، رغم أنه كان بإمكان السجناء تقديم الشكاوى إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمتابعة. تنص المادة 38 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يحق لأي سجين أو معتقل أن يقدم، في أي وقت، شكوى خطية أو كتابية إلى السجن أو إلى ضابط مركز الاحتجاز ويطلب منه إبلاغه إلى أحد أعضاء مكتب التحقيقات والإدعاء العام [سابقاً] [والذي أعيدت تسميته فأصبح يعرف بـ مكتب النائب العام]. لا يحق بموجب القانون تقديم شكاوى مباشرة إلى السلطات القضائية أو الطعن في قانونية احتجاز الشخص أمام المحكمة (أمر الإحضار). ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كان السجناء قادرين على تقديم شكاوى إلى السجون أو السلطات القضائية دون رقابة، أو ما إذا كانت السلطات قد ردت أو تصرفت وفقاً للشكاوى المرفوعة.

في 17 ديسمبر/كانون الأول، ذكرت صحيفة *ول ستريت جورنال* أن هيئة حقوق الإنسان تحقق في سوء المعاملة المزعومة لناشطات حقوق المرأة المحتجزات.

وفي 6 يوليو / تموز، اعتقلت السلطات الأمنية المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير بعد أن قدم شكوى إلى المحكمة الملكية ضد أحد ضباط المديرية العامة للمباحث الذي زُعم أنه عذبه في سجن سابق، وفقاً لمركز الخليج لحقوق الإنسان. وكان العمير قد تم الإفراج عنه سابقاً في أبريل/نيسان 2017 بعد قضاء عقوبة بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهمة التحريض على المظاهرات والدعوة إليها عبر الإنترنت، وفقاً لمركز الخليج لحقوق الإنسان.

كانت سجلات السجون الخاصة بملفات السجناء غير كافية، ووردت تقارير بأن السلطات احتجزت السجناء حتى بعد استكمالهم لمدة عقوبتهم.

ووفر الموقع الإلكتروني "نافذة" الذي تديره وزارة الداخلية للمحتجزين وأقاربهم إمكانية الإطلاع على قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن الوضع القانوني للمحتجزين، بما في ذلك أية معلومات عن مواعيد محاكمات مقررّة. وقال نشطاء إن الموقع لم يقدم معلومات عن جميع المعتقلين.

كانت السلطات تفرّق بين السجناء المستخدمين للعنف وغير المستخدمين للعنف، وكانت تقوم أحياناً بالعفو عن غير المستخدمين للعنف لتقليص عدد السجناء. واشترط على بعض السجناء المدانين بتهم تتعلق بالإرهاب المشاركة في برامج إعادة التأهيل التي ترعاها الحكومة قبل النظر في الإفراج عنهم.

سمحت السلطات عموماً للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء مرتين في الأسبوع، على الرغم من أن بعض السجون كانت تقتصر على الزيارة مرة واحدة كل 15 يوماً. وأفادت تقارير بأن مسؤولي السجن أو الأمن أو إنفاذ القانون لم يوفروا هذا الامتياز في بعض الحالات، وغالباً خلال التحقيقات. يمكن لعائلات المعتقلين الوصول إلى موقع "نافذة" الإلكتروني للحصول على طلب لزيارة السجون، وإذن بالخروج مؤقتاً من السجن (تتم الموافقة عليهما بشكل عام خلال فترة الأعياد بعد انتهاء شهر رمضان)، والإفراج بكفالة (عن المحتجزين قبل المحاكمة). قال بعض أفراد عائلات الأشخاص المحتجزين قيد التحقيق إن الزيارات العائلية غير مسموح بها عادةً، بينما قال آخرون إن الزيارات المسموح بها أو المكالمات كانت قصيرة للغاية (أقل من خمس دقائق). وشكا بعض أفراد أسر السجناء من أن السلطات ألغت الزيارات المقررة مع الأقارب دون سبب.

سمحت السلطات عموماً للمحتجزين والسجناء المسلمين بأداء الشعائر الدينية مثل الصلوات.

الرقابة المستقلة: ووفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، لم يُسمح للمؤسسات المستقلة بالقيام بزيارات مفاجئة منتظمة إلى أماكن الاحتجاز. وخلال العام، سمحت الحكومة لبعض الدبلوماسيين الأجانب بزيارة بعض مرافق السجون لمعاينة الظروف العامة في قضايا لا صلة لها بالقنصليات. وفي عدد محدود من الحالات، قام دبلوماسيون أجانب بزيارة أشخاص محتجزين؛ إلا أن تلك الزيارات تمت في مركز منفصل للزوار حيث قد تختلف الظروف عن تلك التي بداخل المرافق التي يوجد فيها السجناء.

كما سمحت الحكومة لهيئة حقوق الإنسان ولمنظمات شبه حكومية محلية، مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بمراقبة أوضاع السجون. وذكرت المنظمات بأنها قامت بزيارة السجون في شتى أنحاء البلاد ورفعت تقارير عن أوضاع السجون. في ديسمبر / كانون الأول، ذكرت هيئة حقوق الإنسان أنها أجرت أكثر من 1200 زيارة للسجون في عام 2017، بما في ذلك زيارات إلى سجون المباحث وسجون التحقيق الجنائي وبعض السجون العسكرية، فضلاً عن "مراكز المراقبة الاجتماعية" ومؤسسات رعاية الفتيات. وأفادت تقارير بأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان راقبت الرعاية الصحية في السجون وأبلغت مكتب النائب العام بأوجه القصور فيها.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

ينص القانون على أنه لا يجوز لأي كيان تقييد تصرفات شخص أو حبسه، إلا بموجب أحكام القانون. وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز للسلطات أن تحتجز أي شخص لأكثر من 24 ساعة، إلا بموجب أمر كتابي من المحقق العام. ويتعين على السلطات إبلاغ الشخص المحتجز عن أسباب احتجازه. ومع ذلك فقد احتفظت وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة، واللتين تحظيان بمعظم سلطات الاعتقال وفقاً للتقارير، بسلطات واسعة لتوقيف واعتقال الأشخاص إلى أجل غير مسمى بدون رقابة قضائية، أو إبلاغ الأشخاص بالتهم، أو الحصول الفعال على مشورة قانونية أو الإتصال بالأسرة. قامت السلطات باحتجاز أشخاص لعدة شهور وأحياناً لسنين بدون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم، وأفادت تقارير بأن السلطات لم تقم فوراً بإعلام الأشخاص المحتجزين بحقوقهم بما في ذلك حقهم القانوني بأن يمثلهم محام. بموجب قانون الإجراءات الجنائية، يمكن تمديد الاحتجاز إدارياً لمدة تصل إلى ستة أشهر حسب تقدير مكتب النائب العام.

مُنحت اللجنة العليا لمكافحة الفساد، التي تشكلت بموجب الأمر الملكي رقم (38/أ) في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، صلاحيات واسعة، بما في ذلك سلطة إصدار أوامر الاعتقال وحظر السفر وتجميد الحسابات والمناصب الوزارية، واتخاذ ما يلزم من التدابير للتعامل مع المتورطين في قضايا الفساد العام.

وفي يناير / كانون الثاني، أعلن النائب العام أن اللجنة استدعت 381 شخصاً لاستجوابهم، منهم 56 مشتبه بهم ما زالوا محتجزين بتهم تتعلق بالكسب غير المشروع. في 8 أبريل/نيسان، بدأ النائب العام بإجراء تحقيقات ومرافعات استهلاكية للمشتبه فيهم الـ 56 المتبقين. في مقابلة مع بلومبرج نيوز في 5 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان أنه لم يتبق سوى ثمانية من المشتبه بهم.

يجوز لمكتب النائب العام بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 أن يأمر باحتجاز أي شخص متهم بجريمة وفقاً لهذا القانون لمدة تصل إلى 30 يوماً، أو لفترات متتالية لا تتجاوز كل فترة 30 يوماً، ولا يزيد مجموعها عن 12 شهراً. يجب على المحكمة الجزائية المتخصصة المصادقة على فترات الاحتجاز لأكثر من 12 شهراً. ومن الناحية العملية، قامت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بتوثيق حالات احتجاز عديدة أفادت التقارير بأنها تجاوزت الحد الأقصى المسموح به لفترات الاحتجاز بموجب القانون.

وبموجب القانون، يحق للمتهمين في أي من الجرائم الوارد ذكرها في القانون توكيل أحد المحامين الذين يمارسون المحاماة للدفاع عن أولئك المتهمين أمام المحكمة "في غضون فترة كافية من الوقت تقرها هيئة تحقيق".

منذ 15 مايو/أيار، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 30 ناشطاً بارزاً، وفرضت حظراً على السفر على آخرين، فيما يتعلق بالدفاع عن هؤلاء الناشطين في مجال حق المرأة في قيادة السيارة. في 1 يونيو/حزيران، صرح النائب العام الشيخ سعود المعجب أن السلطات أطلقت سراح ثمانية من المعتقلين مؤقتاً (خمس نساء وثلاثة رجال). وتم الإفراج عن ناشط آخر في ديسمبر/كانون الأول.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

وفقاً لوكالة الأنباء السعودية الرسمية، أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً في يوليو / تموز 2017 تم بموجبه إنشاء رئاسة أمن الدولة، وهي كيان جديد يخضع مباشرة للملك، لتعزيز "أجهزة مكافحة الإرهاب وأجهزة الاستخبارات الداخلية" و "جميع الأمور المتعلقة بأمن الدولة ... ومكافحة الإرهاب، والتحقيقات المالية". وبموجب المرسوم الملكي تم نقل المديرية العامة للمباحث (المباحث)، وقوات الأمن الخاصة وقوات

الطوارئ الخاصة، وقيادة طيران الأمن العام، والمديرية العامة للشؤون الفنية والمركز الوطني للمعلومات من وزارة الداخلية إلى رئاسة أمن الدولة. وظلت الشرطة وسلطات المرور والمديرية العامة للجوازات خاضعة لوزارة الداخلية، وفقاً لموقع وزارة الإعلام.

إن الملك ورئاسة أمن الدولة، ووزارتي الدفاع والداخلية والحرس الوطني مسؤولون عن إنفاذ القانون والحفاظ على النظام. تمارس رئاسة أمن الدولة ووزارة الداخلية السلطات الرئيسية على قوات الأمن الداخلي وقوات الشرطة. ولدى الشرطة المدنية وشرطة الأمن الداخلي صلاحية اعتقال الأفراد واحتجازهم. وتمكنت قوات الشرطة والأمن التابعة لوزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة من الحفاظ على القانون والنظام بشكل عام.

أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ترصد السلوك العلني لفرض الالتزام الصارم بالتفسير الرسمي للأعراف الإسلامية، فتخضع للملك عبر الديوان الملكي ولوزارة الداخلية. في عام 2016، أصدر مجلس الوزراء لوائح تقيد بشدة الصلاحيات التنفيذية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تحظر اللوائح الجديدة ضباط الأمن بالمعروف والنهي عن المنكر من التحقيق أو الاحتجاز أو الاعتقال أو طلب وثائق تعريف الهوية من أي فرد. كما تحدد اللوائح أنشطتهم بتقديم النصح والإرشاد وإبلاغ المسؤولين في جهاز الشرطة عن الأشخاص الذين يشتبه قيامهم بخرق القانون. وأشارت الأدلة المتوفرة منذ نهاية عام 2017 إلى أن ضباط هيئة الأمر بالمعروف كانوا أقل ظهوراً ونشاطاً بعد تنفيذ القيود الجديدة. ولدى ضباط المباحث أيضاً سلطات واسعة للتحقيق والاحتجاز وإحالة قضايا "الأمن القومي" إلى السلطات القضائية - والتي تراوحت بين قضايا الإرهاب وقضايا معارضين وناشطين في مجال حقوق الإنسان - منفصلة عن مكتب النائب العام.

واحتفظت السلطات المدنية عموماً بالسيطرة بشكل فعال على قوات الأمن، وكان لدى الحكومة آليات للتحقيق في حالات الانتهاكات والفساد ومعاقبة المسؤولين عنها. قامت المحاكم العسكرية ومحاكم الأمن بالتحقيق في حالات إساءة استخدام السلطة وعمليات القتل على يد قوات الأمن. ديوان المظالم هو هيئة إدارية قضائية رفيعة المستوى تستمع للقضايا المرفوعة ضد الكيانات الحكومية وتخضع مباشرة للملك، وهي الآلية الرئيسية للسعي للحصول على الانتصاف في حالات ادعاء وقوع انتهاكات. ويجوز للمواطنين التبليغ عن وقوع انتهاكات من قبل قوات الأمن في أي مركز للشرطة، أو لدى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. احتفظت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسجلات عن الشكاوى ونتائجها، لكن قوانين الخصوصية تصون سرية المعلومات الخاصة بالقضايا الفردية، ولم تكن المعلومات متاحة لعامة الناس. في فبراير/شباط، أفادت هيئة حقوق الإنسان إنها تلقت 2646 شكوى متعلقة بحقوق الإنسان خلال السنة المالية 2016-17. وفي خلال العام، عقد ديوان المظالم جلسات وقام بالبت في دعاوى المظالم ولكن لم ترد أية تقارير عن ملاحقات قضائية لأعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وفرت هيئة حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التعليم، المواد التعليمية والتدريب للشرطة، وقوات الأمن الأخرى، ووزارة الدفاع، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

اللجنة العليا لمكافحة الفساد، التي أنشئت في نوفمبر 2017، واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ومكتب النائب العام وهيئة الرقابة والتحقيق هي وحدات حكومية لديها سلطة التحقيق في التقارير المتعلقة بالنشاط الإجرامي والفساد و"القضايا التأديبية" ذات الصلة بالموظفين الحكوميين. وهذه الهيئات مسؤولة عن التحقيق في القضايا المحتملة وإحالتها إلى المحاكم الإدارية. يتم دمج السلطات القانونية للتحقيق والإدعاء العام فيما

يتعلق بمقاضاة المخالفات الجنائية في مكتب النائب العام؛ في حين أن هيئة الرقابة والتحقيق مسؤولة عن التحقيق في القضايا غير الجنائية وملاحقتها قضائياً. كما أن وظائف التدقيق والرقابة المالية هي من اختصاص ديوان المراقبة العامة.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

في يونيو/حزيران 2017، أصدر الملك سلمان مرسومين ملكيين تم بموجبهما إنشاء مكتب النائب العام (المعروف سابقاً باسم مكتب التحقيقات والادعاء العام)، وتعيين سعود بن عبد الله بن مبارك المعجب نائباً عاماً ورئيس موظفي المكتب. وبموجب المرسومين تتبع الهيئة المعنية حديثاً بشكل مباشر إلى الملك (بدلاً من وزارة الداخلية التي كانت هيئة التحقيق والادعاء العام تتبع لها). وقال مسؤولون إن هذه التغييرات ستزيد من استقلالية وفعالية مكتب النائب العام الرئيسي.

وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، "لا يجوز القبض على أي شخص، أو تفتيشه، أو احتجازه، أو حبسه إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، ولأي شخص متهم الحق في طلب مساعدة قانونية من أحد المحامين أو ممثلي الدفاع للترافع عنه خلال مراحل التحقيق والمحاكمة". ويحق للسلطات، بمقتضى القانون، استدعاء أي شخص للتحقيق، ويجوز إصدار أمر بالتوقيف بناءً على أدلة. وفي الممارسة العملية، كثيراً ما لم تستخدم السلطات مذكرات التوقيف ولم تكن تلك المذكرات مطلوبة بموجب القانون في كل القضايا.

ويتطلب القانون قيام السلطات بتوجيه الاتهام خلال 72 ساعة من الإعتقال أو التوقيف وإجراء محاكمة في غضون ستة شهور، وهذا يعتمد على الاستثناءات المحددة في التعديلات الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة الإرهاب (أنظر القسم 2.أ). ولا يجوز للسلطات، من الناحية القانونية، احتجاز الشخص المعتقل لأكثر من 24 ساعة، إلا بناءً على أمر خطي من محقق عام. وأفادت التقارير بأن السلطات لم تكن تنقيد في كثير من الأحيان بهذه الضمانات القانونية، كما أنه لم يكن مطلوباً إطلاع المشتبه بهم على حقوقهم. كما وردت تقارير تفيد بأن السلطات لم تسمح لمحامي الدفاع بالوصول إلى المحتجزين الذين كانوا يخضعون للتحقيق في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وعادة ما تبدأ الإجراءات القضائية بعد استكمال السلطات لجميع مجريات التحقيق، الأمر الذي كان يستغرق في بعض الحالات عدة سنوات.

يحدد قانون الإجراءات الجزائية التدابير المطلوبة لتمديد فترة احتجاز المتهم لمدة أطول من فترة الخمسة أيام الأولية. ويمكن للسلطات الموافقة على الاعتقالات الرسمية لمدة تزيد على ستة أشهر "في الظروف الإستثنائية"، مما يسمح للسلطات فعلياً باحتجاز الأشخاص الذين بانتظار المحاكمة إلى أجل غير مسمى. كما يمكن للسلطات تمديد الفترة من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر مما يتيح لمكتب النائب العام جمع الأدلة ضد المتهم وإصدار أمر قضائي بالقبض عليه واستدعائه للمثول أو احتجازه.

وهناك نظام كفالة معمول به في التهم الجنائية الأقل خطورة. لم يتمتع المحتجزون بصفة عامة بحق الحصول على محامي دفاع يختارونه. قامت الحكومة بتوفير محامين للمدعى عليهم الذين تقدموا بطلب رسمي إلى وزارة العدل للحصول على المحامي الذي عينته المحكمة وأن يثبتوا عدم قدرتهم على دفع تكاليف التمثيل القانوني. ولا يتضمن القانون أية أحكام فيما يتعلق بحق الحصول على معلومات تتعلق بالحمايات التي يكفلها القانون.

وكان الحبس الإنفرادي بمعزل عن العالم الخارجي يمثل مشكلة. وأفادت تقارير بأن السلطات لم تحترم دائماً حق المعتقلين في الاتصال بأفراد عائلاتهم عقب الاعتقال، ويسمح قانون مكافحة الإرهاب لهيئة التحقيق بإبقاء المدعى عليه رهن الاحتجاز لمدة تصل إلى 90 يوماً دون السماح له بالاتصال بأفراد عائلته أو محاميه، ويجوز للمحكمة الجزائية المتخصصة تمديد هذه القيود إلى ما بعد هذه الفترة. وفي بعض الأحيان ظل المسجونون في حبس انفرادي لفترات طويلة قبل حصول أفراد عائلاتهم أو زملائهم على أية معلومات عن أماكن تواجدهم، خصوصاً أولئك المحتجزون في مراكز الإعتقال التي تديرها المباحث.

الاعتقال التعسفي: وردت تقارير عن اعتقال واحتجاز تعسفي. وقد قامت السلطات خلال العام باحتجاز مشتبه فيهم في قضايا أمنية وأشخاص انتقدوا الحكومة علناً وزعماء دينيين شيعة وأشخاص انتهكوا المعايير الدينية، بدون توجيه اتهامات لهم.

في 2 يناير / كانون الثاني، أعربت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة عن أسفهم لما وصفوه بأنه "نمط مقلق من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي واسعة النطاق والمنهجية" في أعقاب اعتقال شخصيات دينية وكتاب وصحفيين وأكاديميين ونشطاء مدنيين، إلى جانب أعضاء من جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية المحظورة منذ سبتمبر/أيلول 2017. وندد الخبراء باستخدام قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 (بصيغته المعدلة في عام 2017) والقوانين الأخرى المتعلقة بالأمن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وحثوا الحكومة على وضع حد للقمع والإفراج عن المحتجزين لممارستهم السلمية لحقوقهم. في سبتمبر / أيلول، شرعت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمات ضد بعض رجال الدين والأكاديميين والشخصيات الإعلامية ممن تم اعتقالهم في سبتمبر / أيلول 2017. وشهدت المحكمة الجزائية المتخصصة زيادة كبيرة في عدد القضايا والأحكام القضائية بين سبتمبر/أيلول 2017 ومارس/أذار 2018، مقارنة مع نفس الفترة من فترة الـ 12 شهراً السابقة. في 22 أبريل/نيسان، ذكرت وسائل إعلام محلية زيادة بنسبة 132 في المائة في عدد القضايا المحالة إلى المحكمة الجزائية المتخصصة وزيادة بنسبة 182 في المائة في عدد المدعى عليهم.

الاحتجاز قبل المحاكمة: شكل الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة مشكلة.

في أغسطس / آب 2017، وجد مكتب النائب العام أثناء عمليات التفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد أن أكثر من 2,000 شخص ظلوا رهن الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة منذ عام 2014. وأمر النائب العام بدراسة الحالات على الفور، وأفادت تقارير أنه تم إطلاق سراح معظم المحتجزين بكفالة. كما طلب النائب العام من المحاكم إيجاد معالجة قانونية مناسبة للأفراد المتضررين.

مع ذلك، وفي بيان صدر في 6 مايو/أيار، أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات احتجزت الآلاف من الأشخاص لأكثر من ستة أشهر، وفي بعض الحالات لأكثر من عشر سنوات، دون إحالتهم إلى المحاكم لإجراءات جنائية، وأن عدد المحتجزين لفترات زمنية مفرطة الطول قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

لم تتوفر أي معلومات حديثة حول نسبة المحتجزين في السجون بانتظار المحاكمة أو عن متوسط مدة الاحتجاز. وذكرت التقارير أن نشطاء محليون في مجال حقوق الإنسان وممثلون دبلوماسيون قد تلقوا تقارير منتظمة من عائلات تدعي قيام السلطات باعتقال أقاربهم تعسفاً أو بدون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم.

خلال العام، ذكرت رئاسة أمن الدولة أنها اعتقلت العديد من الأفراد للقيام بأعمال إرهابية. وفي 9 مايو/أيار ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن هناك 5,342 معتقلاً في سجون المخابرات في أنحاء المملكة، 83 بالمائة منهم كانوا من السعوديين.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: بموجب القانون، لا يحق للمعتقلين الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة. وفي حالة الاحتجاز غير المشروع، ينص قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك أحكام قانون مكافحة الإرهاب، على الحق في التعويض إذا تبين أن المعتقلين قد احتجزوا بصورة غير قانونية.

العفو: ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للملك إصدار عفو عن "أمور قابلة للعفو" بالنسبة للجرائم العامة فقط. وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز لورثة الضحية منح العفو عن جرائم خاصة. تنشر وزارة الداخلية شروط العفو الملكي سنوياً، وتستثني هذه الحالات عموماً فئات محددة من الجرائم مثل القتل أو تهريب المخدرات، أو أولئك الأشخاص المدانين بجرائم تتعلق بأمن الدولة. وبموجب تفسير الشريعة المعمول به في البلد، هناك ثلاث فئات واسعة من الجرائم: (1) جرائم "الحدود"، المبينة صراحة في القرآن، والتي تنص على عقوبات مطابقة لها؛ وهذه تعتبر جرائم ضد الله وبالتالي لا يمكن العفو عنها. (2) القصاص أو "الجرائم التي تستوجب العقاب القانوني" التي تنطوي على القتل أو الأذى البدني المتعمد وإعطاء أسرة الضحية أو الورثة الشرعيين الحق الخاص في الانتقام القانوني؛ ويجوز لعائلة الضحية أو الورثة الشرعيين منح العفو مقابل التعويض المالي (الدية)؛ و (3) الجرائم التي لا تصل إلى مستوى الحدود أو القصاص والتي تترك لتقدير الدولة (القاضي). سيتم إصدار التعزير أو العقوبات "التقديرية" لجرائم ضد الحقوق العامة؛ وهذا هو الأساس الأكثر استخداماً للإدانة.

واصل الملك ممارسة التقليد المتبع في تخفيف بعض الأحكام القضائية فمراسيم العفو الملكي قد تتجاوز أحياناً عن إدانة وفي بعض الحالات تقوم بتخفيف أو إلغاء العقاب البدني. ويجوز إضافة ما تبقى من الحكم إلى حكم جديد إذا ارتكب السجين الذي تم العفو عنه جريمة بعد إطلاق سراحه.

لم تقم السلطات باحتجاز بعض الأفراد الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن. يسمح قانون مكافحة الإرهاب لمكتب النائب العام بوقف إجراءات الملاحقة القضائية ضد الشخص المتهم الذي يتعاون مع المحققين أو يساعد على إحباط هجوم إرهابي مخطط له. ويفوض القانون رئاسة أمن الدولة إطلاق سراح الأفراد الذين تمت إدانتهم فعلاً.

هـ. الحرمان من المحاكمة العنيفة المنصفة

ينص النظام الأساسي على أن القضاة مستقلون، لا يخضعون لأية سلطة غير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. ومع ذلك، لم يكن الجهاز القضائي، ومكتب النائب العام، ورئاسة أمن الدولة كيانات مستقلة، حيث كان مطلوباً منها تنسيق قراراتها مع السلطات التنفيذية، حيث يتولى الملك وولي العهد التحكيم. ورغم أن الإدعاءات العامة بخصوص التدخل في استقلال القضاء كانت نادرة، أفادت تقارير بأن القضاء كان خاضعاً للتأثير، وبصفة خاصة في القضايا التي كان البت فيها يتم عن طريق هيئات قضائية متخصصة مثل المحكمة الجزائية المتخصصة، والتي نادراً ما برأت المشتبه فيهم. أفاد ناشطو حقوق الإنسان بأن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة تلقوا تعليمات سرية لإصدار أحكام قضائية صارمة ضد العناصر الناشطة المعنية بحقوق الإنسان، ودعاة الإصلاح، والإعلاميين، والمعارضين الذين لم يشاركووا في أية أنشطة عنيفة.

كما أفاد نشطاء بأن السلطات القضائية والنيابية قد تجاهلت الشكاوى المتعلقة بالاجراءات القانونية، بما في ذلك عدم وصول المحامين إلى موكلهم في المراحل الحرجة من الإجراءات القضائية، ولا سيما خلال مرحلة ما قبل المحاكمة / التحقيق.

إجراءات المحاكمة

تقليدياً، لم تكن في النظام القضائي أي سوابق قضائية منشورة حول المسائل الجنائية، ولا يوجد قانون جنائي موحد، ولا افتراض البراءة، ولا مبدأ أساسي يقتضي مراعاة السوابق القضائية يقيد القضاة باتباع سابقة قانونية. وتقوم وزارة العدل بتوسيع مشروع تم البدء فيه في عام 2007 لتضمين وتوزيع قرارات قضائية نموذجية لضمان اتساق التطبيق القانوني. ينص القانون على أنه يتعين معاملة المتهمين على قدم المساواة تمشياً مع الشريعة الإسلامية. وتصدر هيئة كبار العلماء، وهي كيان استشاري مستقل، الفتاوى التي توجه كيفية تفسير القضاة للشريعة.

وفي غياب قانون عقوبات رسمي ينص بالتفصيل على كافة الجرائم الجنائية والعقوبات، يقوم القضاة في المحاكم بتحديد الكثير من العقوبات عن طريق تفسيراتهم القانونية للشريعة، والتي تفاوتت وفقاً للقاضي وملابسات القضية. ولأن القضاة يتمتعون بحرية كبيرة في عملية صنع القرار بناءً على السلطة التقديرية، فقد تباينت الأحكام والإدانات على نطاق واسع من حالة إلى أخرى.

ومع ذلك فإن العديد من القوانين توفر متطلبات الحكم الخاصة بالجرائم بما في ذلك الإرهاب، جرائم الإنترنت، والاتجار بالأشخاص، والعنف المنزلي. في عام 2016، أصدرت وزارة العدل مجموعتها الأولى من القرارات السابقة التي يمكن للقضاة أن يشيروا إليها كنقطة مرجعية في اتخاذ القرارات وتحديد الأحكام.

لا يمكن لمحاكم الاستئناف بمفردها أن تبطل أحكام المحاكم الابتدائية؛ فصلاحياتها تقتصر على التأكيد على الأحكام أو إعادة القضايا إلى محكمة أدنى مرتبة لتعديل تلك الأحكام. وحتى عندما لم يؤكد القضاة الأحكام، قام قضاة الاستئناف في بعض الحالات بإعادة الحكم للقاضي الذي أصدره في بادئ الأمر. وهذا الإجراء جعل من الصعب أحياناً على أطراف معينة الحصول على حكم مختلف عن الحكم الأصلي في القضايا التي تردد فيها القضاة في الاعتراف بخطأهم. ومع أنه يمكن للقضاة إسناد قراراتهم إلى أي من المذاهب الفقهية السنية الأربعة، والممثلة جميعها في هيئة كبار العلماء، إلا أن المذهب الحنبلي هو المذهب السائد ويشكل الأساس لقانون البلد والتفسيرات القانونية للشريعة. ويستخدم المواطنون الشيعة تقاليدهم القانونية للفصل في قضايا قوانين العائلة بين طرفين من الشيعة؛ إلا أنه يمكن لأي من الطرفين رفع الدعوى أمام محاكم الدولة التي تطبق الأعراف القانونية السنية.

وفي حين ينص القانون بأن جلسات المحكمة يجب أن تكون علنية، يجوز إغلاق جلسات المحاكم وفقاً لتقدير القاضي. ونتيجة لذلك، كان الكثير من المحاكمات خلال العام محاكمات مغلقة. خلال منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، تمكنت البعثات الدبلوماسية الأجنبية من الحصول على إذن لحضور بعض جلسات محاكم لا صلة لها بالأمور القنصلية (القضايا التي لا يكون فيها البلد المضيف أو أي من رعاياه طرفاً في القضية، ويسمح عموماً للبعثات الدبلوماسية بحضور إجراءات القنصلية لمواطنيها) وقامت بذلك على مدار العام. وللتمكن من الحضور، طلبت السلطات من الدبلوماسيين الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الخارجية. غير أنه في أكتوبر / تشرين الأول علقت وزارة الخارجية دخول الدبلوماسيين إلى إجراءات المحكمة. ولم تسمح السلطات في بعض الأحيان بحضور تلك المحاكمات لأي شخص إلا للدبلوماسيين الذين

لم يكونوا وكلاء قانونيين أو أفراد من أسرة المتهم. في بعض الأحيان، قام مسؤولو المحكمة الجزائية المتخصصة بحظر النساء من الأقارب أو من السلك الدبلوماسي من الحضور بسبب غياب الضابطات لإجراء عمليات التفتيش الأمني على النساء عند دخولهن إلى قاعة المحكمة. ووفقاً لوزارة العدل فإنه يجوز للسلطات إغلاق المحاكمة بناء على حساسية القضية بالنسبة للأمن الوطني، أو تأثيرها على سمعة المتهم، أو سلامة الشهود. وفي بعض الأحيان حضر ممثلون عن هيئة حقوق الإنسان المحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة.

وعززت التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في عام 2013، أحكاماً تنص على أن السلطات سوف توفر محامياً للمتهمين على نفقة الحكومة. في أغسطس / آب، ذكرت وزارة العدل بأن المدعى عليهم "يتمتعون بكافة الضمانات القضائية التي يحق لهم الحصول عليها، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحاميين من اختيارهم للدفاع عنهم، بينما تدفع الوزارة أتعاب المحامي عندما لا يتمكن المتهم من تسديدها." غير أن نشطاء أفادوا بأن إجراءات التقدم بطلب محامٍ معين من قبل المحكمة كانت صعبة ومرهقة. وقال كثيرون إنهم لم يتمكنوا من، أو لم يسمح لهم بتوكيل محامٍ أو التشاور مع محاميه خلال المراحل الحرجة من إجراءات التحقيق والمحاكمة. في كثير من الأحيان لا يثق نشطاء حقوق الإنسان المحتجزين في المحاكم لتعيين محامين لهم بسبب مخاوف من تحيز المحامين.

ويكفل القانون للمتهمين حق حضور المحاكمة واستشارة محام أثناء المحاكمة. إلا أن قانون مكافحة الإرهاب يفرض النائب العام بالحد من حق المتهمين بالإرهاب في الحصول على تمثيل قانوني أثناء التحقيق "كلما تطلبت مصالح التحقيق ذلك". لا يتوفر حق الكشف عن الأدلة، ولا يمكن للمتهمين الاطلاع على ملفهم الخاص أو على محضر استجوابهم. للمدعى عليهم الحق في استدعاء الشهود واستجوابهم بموجب القانون؛ ومع ذلك، أفاد نشطاء أن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة يمكنهم أن يقرروا تقييد هذا الحق لخدمة "مصلحة القضية". ينص القانون على أن المحقق المعين من قبل مكتب النائب العام يستجوب الشهود الذين طلبهم المدعى عليه خلال مرحلة التحقيق قبل بدء المحاكمة. وقد يستمع المحقق أيضاً إلى شهادات شهود إضافيين يراها ضرورية للثبوت من الوقائع. ولا يحق للسلطات تعريض أي متهم لأي إجراءات قسرية أو إجباره على قسم اليمين. ويتعين على المحكمة إبلاغ الأشخاص الذين تمت إدانتهم بحقهم في استئناف الأحكام.

لا ينص القانون على الحق في عدم تجريم الذات.

ولا يوفر القانون خدمات الترجمة الفورية المجانية، على الرغم من أن الخدمات غالباً ما يتم توفيرها في الممارسة العملية. ينص قانون الإجراءات الجنائية على "أنه يتعين على المحكمة طلب مساعدة المترجمين"، لكنه لا يلزم المحكمة القيام بذلك من لحظة اتهام المدعى عليه، كما لا ينص القانون على أن الدولة سوف تتحمل تكاليف هذه الخدمات.

وفي حين تنطبق الشريعة حسب تفسير الحكومة على جميع المواطنين وغير المواطنين، إلا أن القانون في الممارسات الفعلية يميز ضد النساء، وغير المواطنين، والذين لا يتبعون المذهب السني، وضد الشيعة، وأتباع الديانات الأخرى. وبالرغم من وجود استثناءات، فإن شهادة المرأة أمام المحكمة تعتبر فقط نصف شهادة الرجل ويجوز للقضاة تجاهل شهادة الشهود الذين لا يمارسون الشعائر السنوية الإسلامية، أو المسلمين الشيعة، أو أتباع الديانات الأخرى؛ وقد أفادت مصادر بأن القضاة في بعض الأحيان تجاهلوا شهادة الشيعة أو رفضوا الاستماع إليها.

السجناء والمحتجزون السياسيون

أكدت الحكومة أنه لم يكن هناك سجناء سياسيون، بما في ذلك معتقلون يزعم أنهم ظلوا رهن الاحتجاز المطول بدون توجيه تهمة لهم، بينما ادعى نشطاء محليون ومنظمات حقوق الإنسان وجود "مئات" أو "آلاف". أشارت تقارير موثوق بها من قبل جماعات مؤيدة للحقوق والصحافة إلى أن السلطات احتجزت أشخاصاً بسبب نشاطهم السلمي أو معارضة سياسية، بما في ذلك شخصيات دينية غير عنيفة، وأثمة اعتبروا قد ابتعدوا عن الخط الديني الرسمي، وناشطين شيعة، ومدافعين عن حقوق المرأة، وناشطين آخرين، ومدونين ادعت الحكومة أنهم نشروا تعليقات مسيئة أو معادية للحكومة على مواقع إلكترونية.

وكان من المستحيل في الكثير من الحالات تحديد الأسس القانونية للحبس وما إذا كان الاحتجاز متمشياً مع المعايير والقواعد الدولية. أما الذين ظلوا مسجونين بعد المحاكمة، ومنهم أشخاص كانوا ناشطين سياسيين ينتقدون الحكومة علناً، فغالباً ما أُدينوا بجرائم متصلة بالإرهاب. خلال العام، قامت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمة الناشطين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان بسبب أعمال لا تتسم بالعنف ولا علاقة لها بالإرهاب أو العنف أو التجسس ضد الدولة.

وقد انتقدت المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة وغيرها الحكومة بسبب إساءة استخدام امتيازاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب لاحتجاز أو اعتقال بعض المعارضين أو المنتقدين للحكومة أو العائلة المالكة لأسباب تتعلق بالأمن، مع أن أولئك الأشخاص لم ينادوا بالعنف أو يرتكبوا أعمال عنف. وقامت السلطات بتقييد وصول المحامين إلى جميع المحتجزين، ولم يكن بإمكان أي منظمة إنسانية دولية الوصول إليهم.

في 25 مايو / أيار، اعتقلت السلطات العضو المؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية محمد البجادي، مع ما يقرب من اثنتي عشرة من المدافعات عن حقوق المرأة، تم إطلاق سراح بعضهن فيما بعد. وكان قد تم الإفراج عن البجادي سابقاً من السجن في عام 2016 بعد أن قضى عقوبة بالسجن لمدة أربع سنوات بتهم تتعلق بعمله مع جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية. ومن بين المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين الذين تم القبض عليهم في مايو / أيار المحامي إبراهيم المديميغ، الذي مثل في السابق ناشطين من بينهم وليد أبو الخير ولجين الهذلول. وأفادت تقارير أن المديميغ قد أفرج عنه في 21 ديسمبر/كانون الأول.

وما زال ما لا يقل عن 120 شخصاً رهن الاحتجاز بسبب نشاطهم أو انتقادهم لقادة الحكومة أو التشهير بالإسلام أو القادة الدينيين أو بسبب منشورات "مسيئة" على الإنترنت، بما في ذلك نشطاء بارزون مثل عزيزة اليوسف وإيمان النفجان وهتون الفاسي ورائف بدوي ومحمد القحطاني ولجين الهذلول وسمر بدوي، ورجال دين من بينهم إمام المسجد الحرام السابق صالح طالب، وشخصيات من حركة الصحوة، مثل سفر الحوالي وناصر العمر وآخرين.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

كان رافعو الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان يسعون عموماً إلى الحصول على مساعدة هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللتين كانتا تقومان إما بالترافع نيابة عنهم أو بإبداء الرأي للمحاكم بشأن قضاياهم. وقامت هيئة حقوق الإنسان عموماً بالرد على الشكاوى وكان بإمكانها إحالة تلك

القضايا إلى مكتب النائب العام؛ وكانت قضايا العنف المنزلي هي الأكثر شيوعاً. يجوز أيضاً للأفراد أو المنظمات تقديم الالتماسات مباشرة إلى ديوان المظالم طلباً للتعويضات أو لتدخل الحكومة لوقف الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان إلا في حالات التعويض المرتبطة بأمن الدولة لأن المحكمة الجزائية المتخصصة هي التي تتولى البت في سبل الإصلاح والتعويض. يشتمل قانون مكافحة الإرهاب على أحد الأحكام التي تسمح للمحتجزين في سجون المباحث بطلب تعويضات مالية من وزارة الداخلية/ رئاسة أمن الدولة عن الإحتجاز غير المشروع لفترات تتجاوز الفترات المحددة في أحكام سجنهم. وفي بعض الحالات لم تقم الحكومة في الوقت المناسب بدفع التعويضات التي أقرها القضاء عن فترات الإحتجاز غير القانونية.

في أغسطس / آب 2017، أصدرت وزارة العدل بياناً صحفياً يفيد بأن "...المتهمين يتمتعون بكافة الضمانات القضائية التي يحق لهم الحصول عليها، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحاميين من اختيارهم للدفاع عنهم، بينما تدفع وزارة [العدل] أتعاب المحامي عندما لا يتمكن المتهم من تسديدها." يحق للمعتقلين الأمنيين المحتجزين وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 "طلب المساعدة من محام أو وكيل قانوني"، لكن يجوز للنائب العام تقييد هذا الحق أثناء التحقيق "كلما اقتضت ذلك مصالح التحقيق." أفادت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية بأن المعتقلين الأمنيين قد تم منعهم من الاتصال بمحام أثناء الإحتجاز السابق للمحاكمة خلال العام.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون التدخل غير القانوني في خصوصية الأشخاص ومنازلهم وأماكن عملهم وسياراتهم. ويفرض على ضباط التحقيق الجنائي الاحتفاظ بسجلات تتضمن جميع عمليات التفتيش التي تم القيام بها؛ وينبغي أن تتضمن هذه السجلات اسم الضابط الذي قام بالتفتيش، ونص مذكرة التفتيش (أو أيضاً للضرورة الملحة التي فرضت التفتيش بدون مذكرة)، وأسماء وتوابع الأشخاص الذين كانوا موجودين أثناء القيام بالتفتيش. وفي حين يكفل القانون أيضاً خصوصية جميع الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية، وغيرها من سبل الاتصال، لم تحترم الحكومة خصوصية الرسائل أو الاتصالات، كما استخدمت المرونة الكبيرة التي يوفرها لها القانون لمراقبة النشاطات بصورة قانونية والتدخل عندما تعتبر ذلك ضرورياً.

ووردت تقارير من ناشطين في حقوق الإنسان تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة أو تعطيل الهواتف المحمولة أو الإنترنت. وقد راقبت الحكومة بصرامة النشاطات ذات الصلة بالأمر السياسي واتخذت إجراءات عقابية، بينها الاعتقال والاحتجاز، في حق أشخاص شاركوا في نشاطات سياسية معينة، مثل الدعوة إلى ملكية دستورية، أو الانتقاد العلني لبعض كبار أفراد العائلة المالكة بالاسم، أو تأسيس حزب سياسي، أو تنظيم تظاهرة. (أنظر القسم 2.أ) وأفادت تقارير بأن مسؤولي الجمارك قاموا بشكل روتيني بفتح الرسائل والطرود للبحث عن مواد محظورة. ووردت ادعاءات بأن مخبري وزارة الداخلية/ رئاسة أمن الدولة في بعض المناطق كانوا يبلغون عن "أفكار تحريضية"، أو "نشاطات معادية للحكومة"، أو "سلوك مخالف للإسلام" في أحيائهم.

يسمح قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 لوزارة الداخلية/ رئاسة أمن الدولة بمراقبة الاتصالات الخاصة بمشتبه في ارتكابه أعمالاً إرهابية بالإضافة إلى الإطلاع على المعلومات البنكية بطريقة لا تتسق مع الحماية القانونية التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية.

قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمراقبة وبتنظيم التفاعل العام بين أفراد الجنس الآخر، على الرغم من أن سلطات الهيئة كانت قد تم تقليصها إلى حد كبير من الناحية العملية وكانت هناك مناسبات حدث فيها اختلاط بين الجنسين هذا العام.

ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية

في عام 2015 أعلن مسؤولون سعوديون تشكيل ائتلاف لمواجهة محاولة عام 2014 للإطاحة بالحكومة اليمنية من قبل ميليشيات حركة أنصار الله (المعروفة أيضاً بالعامية باسم "الحوثيين") والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. وتشمل عضوية التحالف العسكري الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، والصومال، والسودان، والسنغال. واصل التحالف الذي تقوده السعودية القيام بعمليات جوية وبرية في اليمن، وكانت تلك العمليات قد بدأت في عام 2015.

أعمال القتل: أفادت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام ومنظمات إنسانية وغيرها من المنظمات الدولية بما وصفته بأنه استخدام غير متناسب للقوة من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية والمتمردون الحوثيون. صرح المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة أنه في الفترة بين 26 مارس/آذار 2015 و 9 أغسطس/آب 2018، قُتل ما يقدر بـ 6,592 مدنياً، بينهم أكثر من 1200 طفل، وأصيب 10,470 نتيجة للحرب في اليمن.

وأفادت تقارير أن الغارات الجوية لقوات التحالف التي تقودها السعودية أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير البنية التحتية في مناسبات متعددة. ووفقاً لمنظمات غير حكومية وتقارير صحفية، أدت غارتان جويتان لقوات التحالف في 9 أغسطس / آب و 23 أغسطس / آب إلى مقتل أكثر من 70 مدنياً، كان أكثرهم من الأطفال.

في عام 2016 أنشأت الحكومة فريق التحالف المشترك لتقييم الحوادث لتحديد الدروس والقيام بالإجراءات التصحيحية وتفعيل آليات مساءلة وطنية، حسب الاقتضاء. يتألف الفريق الذي يتخذ من الرياض مقراً له من أعضاء عسكريين ومدنيين من الدول الأعضاء في التحالف، الذي حقق في مزاعم عن سقوط ضحايا مدنيين، بالإضافة إلى ادعاءات المنظمات الدولية بأن قوات التحالف قد استهدفت قوافل المساعدات الإنسانية والبنية التحتية.

في 1 سبتمبر/أيلول، صرح المتحدث الرسمي باسم فريق التحالف المشترك لتقييم الحوادث منصور أحمد المنصور أن الهجوم الذي وقع في 9 أغسطس/آب على سوق ضحيان في صعدة كان "غير مبرر". والنتائج التي توصل إليها فريق التحالف المشترك لتقييم الحوادث أقرت بـ "ارتكاب أخطاء" ورفعت توصيات بمحاسبة الأفراد عليها؛ ومع ذلك، لم يتم تطبيق إجراءات رسمية ضد هؤلاء الأفراد. وقام فريق التحالف المشترك لتقييم الحوادث بنشر نتائج العديد من التحقيقات خلال العام، مما يعفي إلى حد كبير التحالف من المسؤولية في مقتل المدنيين في الحوادث التي تم استعراضها.

في 10 يوليو/تموز، أصدر الملك سلمان عفواً ملكياً شمل جميع الجنود السعوديين المنتشرين في اليمن، ورفع أية عقوبات "عسكرية وتأديبية" عن "رجال عسكريين" يشاركون في "عملية إعادة الأمل". هذا العفو لا ينطبق، مع ذلك، على الجرائم ضد القانون الإنساني الدولي، وذلك وفقاً للمتحدث باسم التحالف تركي المالكي.

الإنتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: نفذ المتمردون اليمنيون هجمات عبر الحدود في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إطلاق أكثر من 66,000 قذيفة على الأراضي السعودية منذ عام 2015، والتي أدت وفق التقارير إلى تدمير مستشفيات ومدارس ومنازل وغيرها من البنى التحتية، وإلى مقتل ما لا يقل عن ثمانية سعوديين. في نوفمبر / تشرين الثاني 2017، أطلقت الميليشيات الحوثية صواريخ باليستية من اليمن وصلت إلى الرياض. وفي رده الأولي على ذلك، فرض التحالف الذي تقوده السعودية حظراً على جميع الواردات، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، عبر جميع الموانئ الجوية والبحرية اليمنية والمعابر الحدودية البرية. في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بدأ التحالف بفتح بعض الموانئ وجميع المعابر الحدودية البرية للسماح بالوصول إلى إمدادات المساعدات. في ديسمبر/كانون الأول 2017، أعلن التحالف أنه سيسمح بدخول السفن التي تحمل شحنات إنسانية وتجارية، بما في ذلك سفن الغذاء والوقود، إلى ميناء الحديدة الرئيسي الذي يسيطر عليه المتمردون. بعد ذلك، سعى التحالف إلى التقليل إلى أدنى حد من عرقلة تقديم المساعدات الإنسانية من خلال تحسين التنسيق مع المنظمات المانحة عن طريق لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية. ومع ذلك، لم تتحسن الواردات التجارية لتصل إلى مستويات ما قبل الحظر بحلول نهاية العام، بسبب انخفاض ثقة الشاحن في إبقاء الموانئ مفتوحة وانعدام الأمن في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ظل مطار صنعاء الدولي مغلقاً طوال العام أمام حركة المرور التجارية.

للحصول على تفاصيل إضافية، بما في ذلك معلومات إضافية حول عمليات قوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن، يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في اليمن.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

لا ينص القانون على حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة. وينص النظام الأساسي بشكل محدد على أن "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير باستخدام لغة مُتَحَضِّرة ومهذبة تسهم في تثقيف الأمة وتعزيز وحدتها. ويحظر على وسائل الإعلام الإضرار في أعمال تؤدي إلى الإخلال بالنظام أو الانقسام، أو تمس بأمن الدولة أو علاقاتها العامة، أو تسيء تقوض كرامة الإنسان وحقوقه." السلطات مسؤولة عن تنظيم وتحديد ما إذا كانت خطب أو آراء معينة تقوض الأمن الداخلي. ويجوز للحكومة قانوناً حظر وسائل الإعلام أو وقف نشر مطبوعاتها إذا ما قررت الحكومة أنها خرقت قانون المطبوعات والنشر، وقامت بالفعل بمراقبة وحجب مئات الآلاف من المواقع على شبكة الإنترنت. وردت تقارير عديدة عن القيود المفروضة على حرية التعبير.

يتضمن التعريف القانوني للإرهاب، وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2017، "أي سلوك ... يهدف إلى الإخلال بالنظام العام ... أو زعزعة استقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر". كما يعاقب القانون "كل من يطعن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالدين أو العدالة، أو الملك أو ولي العهد ... أو أي شخص ينشئ أو يستخدم موقع في الإنترنت أو برنامج كمبيوتر ... لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون". انتقد نشطاء حقوق الإنسان المحليون، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، قانون مكافحة الإرهاب بسبب تعريفاته الفضفاضة والغامضة للإرهاب واشتكى من أن الحكومة تستخدمه لمقاضاة التعبير السلمي والمعارضة.

حرية التعبير: راقبت الحكومة التعبير العلني عن الرأي واستفادت من الضوابط القانونية لإعاقة التعبير بحرية عن الآراء وتقييد الأفراد من المشاركة في الانتقاد العلني للمجال السياسي. يمنع القانون الردة والتجديف، ويمكن أن تصل العقوبة عليهما إلى الإعدام، على الرغم من عدم تنفيذ أحكام الإعدام في الآونة الأخيرة عن هذه الجرائم (انظر القسم 1.1). وقد أسفرت تصريحات فسررتها السلطات على أنها تشكل تشهيراً بالملك أو النظام الملكي أو نظام الحكم أو عائلة آل سعود، عن توجيه تهمة جنائية إلى مواطنين يدعون إلى إصلاح الحكومة. وتحظر الحكومة على الموظفين الحكوميين المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية أو المشاركة في أي اجتماعات الغرض منها مناهضة سياسات الدولة.

تم اعتقال بعض نشطاء حقوق الإنسان ثم أطلق سراحهم بشرط امتناعهم عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأنشطتهم، والتواصل مع الدبلوماسيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، وعدم السفر خارج البلاد، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان.

وقد اتهمت الحكومة عدداً من الأشخاص بارتكاب جرائم تتعلق بممارستهم حرية التعبير خلال العام.

في الفترة من 15 مايو/أيار وحتى نهاية العام، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 30 من الناشطات البارزات ومؤيديهن من الرجال وفرضت حظراً على السفر على آخرين، فيما يتصل بالدعوة إلى رفع الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة. وكان من بين المعتقلين بعض النساء اللاتي تحدّين حظر القيادة لأول مرة في عام 1990، بالإضافة إلى آخرين عبروا عن تضامنهم مع الناشطات المحتجزات. وبقي ما لا يقل عن 12 شخصاً رهن الاحتجاز "بعد توفير أدلة كافية وبناء على اعترافاتهم بالتهمة المنسوبة إليهم". في بيان صدر في 2 يونيو/حزيران، صرح النائب العام بأن المعتقلين قد اعترفوا بالتواصل والتعاون مع أفراد ومنظمات معارضة للمملكة، وتجنيد أشخاص للحصول على معلومات سرية لإلحاق الأذى بمصالح البلاد، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لعناصر معادية في الخارج. ووصفت وسائل الإعلام المرتبطة بالدولة الموقوفين بأنهم خونة و"عملاء للسفارات". ومن بين المعتقلات عزيزة اليوسف وإيمان النفجان وهتون الفاسي ولجين الهذلول وسمر بدوي ونوف عبد العزيز الجيراوي وغيرهن.

وفي أغسطس / آب، اعتقلت السلطات إمام المسجد الحرام في مكة الشيخ صالح آل طالب. ففي خطبة الجمعة الأخيرة يوم 13 يوليو/تموز، ناقش آل طالب واجب الإسلام في التحدث علانية ضد الشر في الأماكن العامة. وكان آل طالب أول إمام للحرمين الشريفين في مكة والمدينة يتم احتجازه.

في سبتمبر / أيلول، شرعت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمات ضد رجال دين وأكاديميين وإعلاميين بسبب ارتباطهم المزعم مع جماعة الإخوان المسلمين، بمن فيهم علماء مسلمون بارزون مثل سلمان العودة، وعضو القرني، وعلي العمري. كان قد أُلقي القبض على الثلاثة في سبتمبر / أيلول 2017، وكان النائب العام يسعى للحصول على عقوبة الإعدام بحقهم. وجه النائب العام 37 تهمة ضد العودة، وقد زعمت غالبية التهم صلته بجماعة الإخوان المسلمين والحكومة القطرية، بالإضافة إلى دعمه العلني للمعارضين المسجونين. ولم تشر أية تهمة إلى أعمال عنف محددة أو تحريض على أعمال عنف، وفقاً لبيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في 12 سبتمبر/أيلول. وتضمنت التهم الثلاثين الموجهة ضد العمري "تشكيل منظمة شباب لتنفيذ أهداف جماعة إرهابية داخل المملكة".

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: يحكم قانون المطبوعات والنشر المواد المطبوعة؛ والمطابع؛ ومحلات بيع الكتب؛ واستيراد وتأجير وبيع الأفلام؛ والراديو والتلفزيون؛ ومكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها، والصحف والمجلات على الإنترنت. وتتبع وسائل الإعلام للاختصاص القضائي لوزارة الإعلام. ويجوز للوزارة أن تأمر بالإغلاق الدائم "عند اللزوم" لأي وسيلة تواصل - يتم تعريفها كأى وسيلة للتعبير عن وجهات النظر بقصد التداول - تعتبرها منخرطة في نشاط محظور بحسب ما هو محدد في القانون.

وقد حثت بيانات السياسة الإعلامية الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد والنهوض بالمصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. في عام 2011 تم تعديل قانون الصحافة بموجب مرسوم ملكي لتعزيز العقوبات، وإنشاء لجنة خاصة لمحاكمة الانتهاكات، ومطالبة جميع الصحف والمدونين على الإنترنت بالحصول على ترخيص من الوزارة. ويحظر المرسوم نشر أية مطبوعات "تعارض مع الشريعة الإسلامية؛ أو تعرض على القلاق؛ أو تخدم المصالح الأجنبية التي تتعارض مع المصالح الوطنية؛ أو تضر بسمعة المفتي العام، أو أعضاء هيئة كبار العلماء، أو كبار المسؤولين الحكوميين."

وينص القانون على أنه يمكن فرض غرامة على المخالفين تصل إلى 50,000 ريال (13,300 دولار) عن كل مخالفة للقانون، تتم مضاعفتها في حال تكرار المخالفة. تتضمن العقوبات الأخرى حظر الأشخاص من الكتابة. وفي حين أن لجنة النظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام هي المسؤولة رسمياً عن تطبيق القانون، إلا أن المسؤولية الرسمية تقع على عاتق وزارة الداخلية، وقد نظرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقضاة المحاكم الشرعية في هذه القضايا بانتظام ومارسوا سلطة تقديرية واسعة في تفسير القانون. ولم يكن واضحاً أي من الإجراءات يتماشى مع القانون.

في 12 يوليو / تموز، أُلقت السلطات القبض على عالم الدين ذي النفوذ سفر الحوالي المحسوب على تيار الصحوة وعلى أربعة من أبنائه وأخيه بعد أن نشر الحوالي كتاباً ينتقد فيه العائلة السعودية المالكة والسياسة الخارجية للبلاد.

رغم أن أطباق القنوات الفضائية غير المرخصة اعتبرت غير مشروعة، إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق أية قيود عليها وكان استخدامها واسع الانتشار. وهناك محطات فضائية أجنبية كثيرة تبث طائفة واسعة من البرامج إلى البلد، باللغة العربية ولغات أخرى، بما في ذلك قنوات إخبارية أجنبية. وكان الوصول إلى المعلومات من مصادر أجنبية، بما في ذلك عبر الصحن اللاقطة والإنترنت، أمراً شائعاً. وكانت وسائل الإعلام الأجنبية تخضع لشروط الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام ولم تتمكن من العمل بحرية. وكان لشبكات التلفزيون الفضائية التي تملكها جهات خاصة، والتي توجد مقراتها خارج البلاد، مكاتب محلية وكانت تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية.

في 19 فبراير/شباط، منعت وزارة الإعلام الكاتب محمد السحيمي من الكتابة والمشاركة في أي نشاط إعلامي، وأحالته إلى لجنة تحقيق لانتقاد دعوة المسلمين للصلاة (الأذان) والدعوة إلى تخفيض عدد الجوامع. وفي حديث له إلى قناة أن بي سي التلفزيونية، انتقد السحيمي الأذان بصوت مرتفع، واصفاً الصوت بأنه مزعج.

العنف والتحرش: أخضعت السلطات الصحفيين والكتاب والمدونين للاعتقال والسجن والتحرش خلال العام.

وعلى مدار العام أبلغت المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والصحافة عن استهداف الحكومة للمعارضين باستخدام حسابات التواصل الاجتماعي المؤتمتة لضمان هيمنة الرسائل المؤيدة للحكومة على قوائم التوجهات السائدة في وسائل التواصل الاجتماعي وإسكات الأصوات المعارضة بشكل فعال. وأفادت تقارير بأن نشاط الحساب المؤتمت كان مصحوباً بالمضايقة عبر الإنترنت من قبل حسابات حكومية في بعض الحالات. وتم استهداف المعارضين الذين لهم متابعون كثر على وسائل التواصل الاجتماعي وذلك عن طريق مضايقتهم ومراقبتهم خارج الإنترنت أيضاً.

في 8 فبراير/شباط، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على الكاتب الصحفي البارز صالح الشبيحي بالسجن لمدة خمس سنوات، يعقبها حظر على السفر لمدة خمس سنوات، بتهمة إهانة الديوان الملكي وموظفيه. وبحسب ما ورد، فقد أُلقي القبض على الشبيحي في 3 يناير / كانون الثاني بعد ظهوره على قناة روتانا خليجية الخاصة، حيث اتهم الديوان الملكي بأنه "أحد المؤسسات التي عززت الفساد" في البلاد، مستشهداً بأمثلة مثل منح قطع أرض للمواطنين على أساس العلاقات الشخصية.

الرقابة أو تقييد المحتوى: أفادت التقارير أن الحكومة عاقبت الذين نشروا مواد تتعارض مع التوجيهات الحكومية وفرضت رقابة مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإعلام من خلال ترخيص وسائل الإعلام المحلية والتحكم في استيراد المطبوعات الأجنبية.

يتوجب على جميع الصحف والمدونات والمواقع الإلكترونية في البلد أن تكون مرخصة من الحكومة. ويتعين أن توافق وزارة الإعلام على تعيين جميع كبار المحررين، كما أنها تملك سلطة إقالتهم أيضاً. ووفرت الحكومة توجيهات عامة للصحف بشأن القضايا المثيرة للجدل. ونشرت وكالة الأنباء السعودية الأنباء الحكومية الرسمية. تمتلك الحكومة معظم وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة ومرافق نشر الكتب في البلاد، كما يملك أفراد من العائلة المالكة أو يؤثرون على وسائل الإعلام التي تمتلكها جهات خاصة ويُفترض شكلياً أنها مستقلة، بما فيها عدة وسائل إعلام وصحف واسعة التوزيع في جميع أنحاء العالم العربي المطبوعة خارج البلاد. وقامت السلطات بمنع توزيع مطبوعات أجنبية تغطي مسائل تعتبر حساسة أو تأخير توزيعها، فارضة بذلك رقابة على تلك المطبوعات من الناحية العملية.

وفرضت الحكومة رقابة على المواد المنشورة التي تعتبرها تجديفية أو متطرفة أو عنصرية أو هجومية أو تحرض على الفوضى أو العنف أو الطائفية أو تضرر بالنظام العام. في يونيو / حزيران 2017، صرّح مكتب النائب العام بأن إنتاج وترويج "الشائعات التي تؤثر على النظام العام" هي جريمة بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة قدرها 3 ملايين ريال (800,000 دولار)، أو كلا العقوبتين. في 13 يونيو/حزيران 2018، حذر مكتب النائب العام من إرسال أو إنتاج أو تخزين أي مواد تثير القبلية والتعصب، وتضرر بالنظام العام، التي يعاقب عليها أيضاً بالعقوبات المذكورة أعلاه.

إلا أنه قد حدث في بعض الحالات أن انتقد أشخاص هيئات حكومية محددة أو إجراءات حكومية محددة علناً بدون التعرض لأية عواقب. وقد سمح مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية، في أحيان كثيرة لوسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة بحضور إجراءاته وجلساته، لكن المجلس أغلق بعض الجلسات البارزة أو المثيرة للجدل أمام وسائل الإعلام.

قوانين التشهير / القذف: وردت تقارير عديدة خلال العام عن استخدام الحكومة سلطتها في تنفيذ قوانين القذف لمنع نشر أية مطبوعات تنتقد سياساتها أو مسؤولين حكوميين.

وينص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على عقوبة قصوى بالسجن لمدة سنة واحدة لـ "التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم من خلال استخدام مختلف أجهزة تكنولوجيا المعلومات". في عام 2014 تم تعديل القانون ليشمل وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية.

في 30 مايو/أيار، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض على الأكاديمي والإعلامي محمد الحضيف بالسجن لمدة خمس سنوات، يعقبها حظر على السفر واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأمر بإغلاق حسابه على تويتر. أدين الحضيف بتهمة "إهانة الدول المجاورة" بعد تعليق كتبه عن زيارة وزير العدل المصري السابق أحمد الزند إلى الإمارات العربية المتحدة. واعتبرت الحكومة تغريدة الحضيف مهينة لكل من السلطات المصرية والإماراتية. وأدين بتدمير النائم الوطني، ونشر كتابات معادية لسياسة الدولة، والتواصل مع أعضاء هيئات معادية للدولة (جماعة الإخوان المسلمين)، وفقاً لجماعة القسط لدعم حقوق الإنسان.

في 3 سبتمبر/أيلول، حذر النائب العام من أن إنتاج وتوزيع محتوى يسخر من النظام العام والقيم الدينية والأخلاق العامة ويعطله عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي سيعتبر جريمة إلكترونية يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات وبغرامة مالية قدرها ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار).

الأمن القومي: استخدمت السلطات نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وقانون مكافحة الإرهاب للحد من حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك محاكمة عدد كبير من الأفراد بموجب هذه القوانين بتهم تتعلق ببيانات على وسائل التواصل الاجتماعي.

حرية الإنترنت

يتعين أن ترخص وزارة الإعلام أو إحدى الهيئات التابعة لها جميع مواقع الإنترنت المسجلة والمستضافة في البلد. من مسؤولية الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع تنظيم كافة المحتويات السمعية والبصرية في البلد، بما في ذلك القنوات الفضائية، والأفلام، والموسيقى، والإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، بطريقة مستقلة عن وزارة التجارة والصناعة. الوصول إلى الإنترنت متاح على نطاق واسع، وقد استخدم 82 في المئة من السكان الإنترنت في عام 2017، وفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات.

وقد شمل نظام المطبوعات والنشر ضمناً وسائل الإعلام الإلكترونية، لكونه ينسحب على أي وسيلة تعبير عن رأي بغرض نشره، من كلمات إلى رسوم كاريكاتورية وصور وأصوات. أصدرت الحكومة في عام 2011 لوائح تنفيذية للنشر الإلكتروني تحدد الأحكام الخاصة بأنشطة النشر على الإنترنت وأنشطة النشر الإلكتروني الأخرى، بما في ذلك غرف الدردشة والمدونات الشخصية والرسائل النصية القصيرة. في 27 مايو/أيار، وافق وزير الإعلام عواد بن صالح العواد على اللائحة التنفيذية الخاصة بأنماط وصيغ أنشطة النشر الإلكتروني. تتكون اللائحة من 17 بندا تحدد آليات التعامل مع أنشطة النشر الإلكتروني والتصنيفات وطرق الحصول على التراخيص التنظيمية المناسبة للقيام بالأنشطة المطلوبة. تجرّم القوانين، بما فيها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، التشهير على الإنترنت، والقرصنة والدخول غير المصرح به إلى مواقع الحكومة الإلكترونية، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تجرم إنشاء أو نشر موقع لمنظمة إرهابية.

كما قامت سلطات الأمن بمراقبة فعالة لأنشطة الإنترنت، لتطبيق القوانين واللوائح والأعراف الإجتماعية ورصد جهود التجنيد من جانب المنظمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية. وقد اشتكى ناشطون من عمليات رصد أو محاولات رصد للاتصالات التي يقومون بها عن طريق تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت.

الوصول إلى الإنترنت متاح قانونياً فقط عبر شركات توفير خدمة الإنترنت الحاصلة على تراخيص حكومية. طلبت الحكومة من مقدمي خدمة الإنترنت مراقبة الزبائن وألزمت مقاهي الإنترنت بتركيب كاميرات خفية وتوفير سجلات تتضمن هوية الزبائن. ورغم أن السلطات حجبت المواقع التي تقدم خدمات بالنيابة، إلا أن مستخدمي الإنترنت المصريين تمكنوا من الوصول إلى مواقع الإنترنت بوسائل أخرى دون عائق.

وقد حذر بعض المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الدين علناً، في مناسبات عديدة، من التقارير غير الدقيقة المنشورة على الإنترنت ونهبوا المواطنين إلى أنه يتعين انتقاد الحكومة ومسؤوليها عن طريق القنوات الخاصة المتوفرة لذلك. اتهمت الحكومة أولئك الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن معارضتهم للمسؤولين أو السلطات الدينية بالإرهاب والتجديف والردة.

في 12 فبراير/شباط، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة في مدينة تبوك الغربية أول جلسة استماع للطالبة والناشطة نهى البلوي. وكانت البلوي قد اعتقلت في 23 يناير/كانون الثاني بعد نشرها شريط فيديو على الإنترنت انتقدت فيه التطبيع المحتمل للعلاقات مع إسرائيل. ووفقاً لجماعة القسط السعودية لدعم حقوق الإنسان التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، فقد تم توجيه الاتهام إلى البلوي بموجب قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية وواجهت عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات مع غرامة تصل إلى ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار). في 22 فبراير/شباط، أفادت تقارير بأن السلطات أفرجت عن البلوي، وفقاً لما ذكره نشطاء عبر الإنترنت ومصادر إعلامية.

وفي 27 فبراير / شباط، أدانت المحكمة الجزائية المتخصصة مهندس الكمبيوتر عصام كوشك بنشر تغريدة "تنتهك النظام العام والقيم الدينية" وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات يليها حظر مدته أربع سنوات على السفر واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المتعددة، نشر كوشك تغريدة على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2017 لدعم حملة إنهاء وصاية الرجل على المرأة #EndMaleGuardianship، التي نظمها هيومن رايتس ووتش. ووفقاً لوثائق المحكمة وإجراءات المحاكمة التي تم رصدها، فقد اتهمت النيابة كوشك بإنشاء حملة إنهاء وصاية الرجل على المرأة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي تفويض النظام العام و"انتهاك حرية التعبير".

يجرم نظام المطبوعات والنشر نشر أو تنزيل أية مواد من مواقع مسيئة، وقامت السلطات روتينياً بحجب مواقع تحتوي على مواد تعتبرها مضرّة، أو غير قانونية، أو مسيئة أو مضادة للإسلام. وقد قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية بتصفية (غربلة) المواقع الإلكترونية ومنع الوصول إلى تلك التي اعتبرتها قبيحة، بما في ذلك المحتوى الإباحي وأيضاً الصفحات التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية محلية أو تدعم حقوق الإنسان، بما في ذلك مواقع المعارضين السعوديين المغتربين.

وكانت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قد نسقت قراراتها مع مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن حجب مواقع التصيد الساعية إلى الحصول على معلومات شخصية سرية أو معلومات مالية. وقدمت السلطات جميع الطلبات الأخرى لحجب المواقع إلى لجنة مكونة من دوائر مختلفة، برئاسة وزارة الداخلية، لاتخاذ

القرار. ويمكن، وفقاً لنظام الاتصالات السعودي، أن يؤدي عدم قيام مقدمي الخدمات بحجب المواقع المحظورة إلى تغريمهم خمسة ملايين ريال (1.33 مليون دولار).

وإدعت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن موقع فيسبوك أزال مواداً تعتبرها الهيئة مسيئة، ولكن تويتر تجاهل جميع طلبات الهيئة. في عام 2016، أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأنها لم تعد تحظر أيّاً من الرسائل الصوتية أو تسجيلات الفيديو أو خدمات الرسائل بعد انتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي بأن هذه الخدمات قد تم حظرها. في سبتمبر/أيلول 2017، أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن إلغاء حظر ميزات الاتصال لتطبيقات الرسائل الخاصة التي تلبي المقتضيات التنظيمية في البلاد، مثل فيسبوك ماسنجر Facebook Messenger و فيس تايم FaceTime و سناب شات Snapchat و سكايب Skype و لاين Line و تلغرام Telegram و تانغو Tango. إلا أن تقارير أفادت بأن الخدمات الخاصة بتطبيقات اتصال الفيديو الأخرى، بما في ذلك واتساب WhatsApp و فايبر Viber لا تزال محظورة.

استمرت الحكومة في حجب المواقع القطرية مثل الجزيرة، وهو إجراء بدأته في مايو/أيار 2017، بسبب نزاع بين قطر ومجموعة من الدول من بينها السعودية.

في يونيو / حزيران، 2017 صرح المتحدث باسم وزارة الإعلام هاني الغفيلي بأن الكتابة للمواقع المحجوبة، أو تزويدها بمواد للنشر، أو الترويج لعناوين بديلة للوصول إليها هي جريمة بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

كما وردت تقارير تفيد قيام الحكومة بجمع معلومات عن هوية أشخاص يعبرون سلمياً عن آراء أو معتقدات سياسية أو دينية أو إيديولوجية على الإنترنت.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

قيدت الحكومة بعض أشكال التعبير الفني العام ولكنها فسحت المجال للتعبير الثقافي في عدد من المجالات. وتقيد التقارير أن الكوادر الأكاديمية مارست الرقابة الذاتية، كما حظرت السلطات على أساتذة الجامعات ومديري الجامعات الحكومية استضافة لقاءات مع أكاديميين أجانب أو بعثات دبلوماسية أجنبية في جامعاتهم بدون إذن مسبق من الحكومة. في عام 2016 أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً بإنشاء الهيئة العامة للترفيه والهيئة العامة للثقافة، مع تفويض بتوسيع العروض الترفيهية والثقافية للبلاد بما يتماشى مع خطة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي المعروفة باسم رؤية 2030. وخلال العام، قامت الهيئة العامة للترفيه برعاية فعاليات مخصصة للأفلام والقصص المصورة والموسيقى والرقص. في 2 يونيو/حزيران، أصدر الملك سلمان أمراً ملكياً بإنشاء وزارة الثقافة، وفصلها عن وزارة الإعلام، وعين الأمير بدر بن عبد الله بن محمد بن فرحان آل سعود وزيراً لها. في 18 أبريل/نيسان، تم افتتاح أول سينما في البلاد منذ أكثر من 35 عاماً بعد رفع الحظر في عام 2017. ومُنحت شركة أيه أم سي المعنية بالترفيه أول ترخيص لتشغيل دور السينما في البلاد، وكان من المتوقع أن يتم افتتاح المزيد من المسارح على مدار السنوات الخمس المقبلة، وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

لا يكفل القانون حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد قيدت الحكومة هذه الحرية بشدة.

حرية التجمع السلمي

يتطلب القانون الحصول على تصريح حكومي لتنظيم تجمع عام من أي نوع. وتمنع الحكومة منعاً باتاً المشاركة في الإحتجاجات السياسية أو التجمعات العامة غير المرخص بها. وذكرت تقارير أن قوات الأمن قامت بالقبض على متظاهرين واحتجازهم لفترات قصيرة. سمحت قوات الأمن في بعض الأحيان لعدد صغير من المظاهرات غير المصرح بها في جميع أنحاء البلاد.

في 27 مارس / آذار، ألقت قوات الأمن القبض على 32 مواطناً وأحالتهم إلى النيابة العامة بسبب التجمع غير القانوني أمام مقر محافظة الطائف للاحتجاج على إزالة المباني السكنية غير المرخصة والمبنية على أرض حكومية، وفقاً لوزارة الداخلية.

كما قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضباط أمن آخرون بتقييد الإجتماعات المختلطة بين الجنسين لرجال ونساء لا تربطهم علاقة قرابة في أماكن عامة وخاصة (أنظر القسم 1.و.).

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

نص الدستور على حرية محدودة لتكوين الجمعيات، إلا أن الحكومة قيدت بشدة هذا الحق. في عام 2016، بدأ سريان نظام يعرف باسم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية (نظام مؤسسات المجتمع المدني)، والذي قدم لأول مرة إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم إنشاء وتشغيل الجمعيات والمؤسسات والإشراف عليها. إلا أن الحكومة حظرت تأسيس الأحزاب السياسية أو أية مجموعات اعتدتها معارضة للنظام أو تمثل تحدياً له. يتعين أن تكون جميع الجمعيات مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتمتثل للوائح الوزارة التنظيمية. وقالت بعض المجموعات المنادية بتغيير بعض مبادئ النظام الاجتماعي أو السياسي إن الطلبات التي قدمتها للحصول على ترخيص ظلت دون رد لسنوات رغم الاستفسارات المتكررة التي قدمتها بشأنها. وأفادت التقارير بأن الوزارة كانت تستخدم أساليب تعسفية، كاشتراط الحصول على أنواع وكميات غير معقولة من المعلومات، لتأخير طلبات الجمعيات والرفض الفعلي لمنحها التراخيص اللازمة لتكوين الجمعيات.

في 25 يناير/كانون الثاني، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، العضوين المؤسسين لاتحاد حقوق الإنسان (المعروف باسم "الاتحاد") بالسجن 14 سنة وسبع سنوات، على التوالي، بتهمة "المشاركة في إنشاء منظمة والإعلان عنها قبل الحصول على إذن،" "نشر الفوضى،" و"تحريض الرأي العام ونشر البيانات الضارة بالمملكة ومؤسساتها"، و"نشر معلومات حول استجوابهما رغم توقيع تعهدات بالامتناع عن القيام بذلك"، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية.

في عامي 2013 و 2014، توقفت المنظمات غير الحكومية المحلية القليلة التي عملت بدون ترخيص عن العمل بعد أن أمرت السلطات بحلها. ورغم أن جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ظلت قائمة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر، إلا أن الحكومة قلصت عملياتها بشكل كبير وأغلقت موقعها الإلكتروني. في 28 فبراير/شباط، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على المحامي وعضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية عيسى النخيفي بالسجن لمدة ست سنوات (ثلاث سنوات بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وثلاث سنوات بموجب قانون التعزير، أو الحكم "التقديري")، يليها حظر لستة سنوات على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر خارج البلاد، بناءً على تهمة "التعدي على النظام

العام والقيم الدينية" و "التواصل مع أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" و "معارضة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن" وغيرها من التهم ذات الصلة. وكان قد أُلقي القبض على النخفي في عام 2016 وأدين في أغسطس/آب 2017 بموجب أحكام كل من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية لعام 2008.

تقتصر عضوية الجمعيات المعتمدة من قبل الحكومة على المواطنين فقط.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الدولي حول أوضاع الحريات الدينية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

لا يتضمن القانون أحكاماً تتطرق إلى حرية التنقل داخل البلد أو السفر إلى الخارج أو الهجرة والعودة إلى البلد.

تعاونت الحكومة بصفة عامة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل وللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص الذين تبعت أوضاعهم على الفلق.

التنقل داخل البلاد: لم تقيد الحكومة عموماً التحركات الحرة للمواطنين الرجال داخل البلد ولكنها قيدت بشدة حركة المواطنات. وفي حين لا يتطلب نظام الوصاية على المرأة حصولها على إذن من ولي أمرها (عادة الأب أو الزوج أو الابن أو الأخ أو الجد أو العم، أو أحد الأقارب الذكور) للتحرك بحرية داخل البلاد، فقد حكمت المحاكم في بعض الأحيان بأنه ينبغي للمرأة الالتزام بطلب ولي أمرها بالبقاء في المنزل على أساس "تأييد حق ولي الأمر في بعض الأحيان بالطاعة من النساء اللائي يقوم بإعالتهن"، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش.

في أبريل / نيسان 2017، أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً يأمر جميع الجهات الحكومية بمراجعة قوانين الوصاية الخاصة بها وبأن تقدم خلال ثلاثة أشهر فهمها للأساس القانوني لعدم تقديم الخدمات للنساء. وكان الهدف المعلن هو تجنب رفض الخدمات الحكومية للنساء اللواتي لا يقدمن موافقة ولي الأمر إلا عندما يتطلب القانون أو اللوائح ذلك صراحةً. ولم يتم الإعلان عن نتائج مراجعة الحكومة لقوانين الوصاية بحلول نهاية العام.

وقد احترمت السلطات حق المواطنين في تغيير أماكن إقامتهم أو عملهم شريطة أن يحملوا بطاقة هوية وطنية. يفرض القانون أن تكون بحوزة كل مواطن ذكر يبلغ الخامسة عشرة من العمر فما فوق بطاقة هوية وطنية. في عام 2012، أعلنت وزارة الداخلية أنها ستبدأ في إصدار بطاقات هوية وطنية لكل مواطنة سعودية لدى بلوغها الخامسة عشرة من العمر، على أن يتم ذلك وفق خطة مرحلية خلال مدة سبع سنوات. كان هناك قدر ضئيل من المعلومات المتاحة بشأن ما إذا كانت هذه المبادرة قد نفذت بنجاح.

وفي 24 يونيو/حزيران، رفعت البلاد الحظر الذي طال أمده والذي فرضته على قيادة المرأة للسيارة. غير أن عملية إصدار التراخيص تباطأت بسبب قلة عدد مدارس التدريب المتاحة للمرأة وارتفاع تكلفة تعليم القيادة للمرأة، التي تتراوح ما بين أربعة إلى خمسة أضعاف الرسوم المحددة للرجال. ونتيجة لذلك، كانت هناك قوائم انتظار لدروس القيادة.

السفر إلى الخارج: هناك قيود شديدة مفروضة على السفر إلى الخارج، بما في ذلك قيود مفروضة على النساء وعلى المنتمين إلى الأقليات. ولا يجوز لأحد مغادرة البلاد بدون تأشيرة خروج وجواز سفر. ويتعين على النساء من أي عمر والرجال الذين لم يبلغوا الحادية والعشرين من العمر وغيرهم من المعالين أو العمال الأجانب العاملين برعاية كفيل الحصول على موافقة ولي أمر للسفر إلى الخارج. ووفقاً لتعليمات وزارة الداخلية، يجب على ولي الأمر التقدم بطلب للحصول على جواز سفر للنساء والقصر وأن يتسلم تلك الجوازات بيده. وتحتاج الزوجة غير السعودية إلى إذن من زوجها للسفر إلا إذا كان الزوجان قد وقعا اتفاقاً قبل الزواج يبيح للزوجة غير المواطنة السفر بدون إذن الزوج. إذا توفي ولي أمر الزوجة، يجوز للمحكمة أن تمنح الإذن. يمكن للجهات الحكومية حظر سفر المواطنين وغير المواطنين دون محاكمة، ويمكن لأعضاء الأسرة من الذكور وضع النساء والأطفال القاصرين على "القائمة السوداء" لحظر سفرهم. في ديسمبر / كانون الأول، أعلنت المديرية العامة للجوازات أن النساء السعوديات المطلقات اللاتي تتجاوز أعمارهن 21 عاماً ولديهن بطاقة هوية وطنية صالحة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل يمكنهن السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) دون موافقة أولياء الأمور.

تحكّم أرباب العمل أو الكفلاء بمغادرة العمال الأجانب والمقيمين الأجانب للبلد؛ وكان أرباب العمل أو الكفلاء مسؤولين عن إتمام معاملات استخراج أذون الإقامة وتأشيرات الخروج نيابة عن العمال والمقيمين الأجانب. وكان الكفلاء يحتفظون في الكثير من الأحيان بجوازات سفر العاملين لديهم، رغم أن القانون يحظر ذلك بشكل محدد. وكان العمال الأجانب عادة يسلمون تصاريح إقامتهم للكفيل قبل السفر مقابل الحصول على جوازات سفرهم لضمان عودة العمال إلى أرباب عملهم بعد سفرهم.

ووردت تقارير مفادها أن الحكومة قامت بمصادرة جوازات السفر وإلغاء حق بعض المواطنين في السفر لأسباب سياسية ولكنها لم تكن تبلغهم في الكثير من الأحيان بذلك أو تمنحهم فرصة للاعتراض على التقييد. وأفادت التقارير أن معظم حالات منع السفر كانت تتعلق بأفراد هم أطراف في قضايا بالمحاكم تتعلق بالفساد ومخاوف ذات صلة بأمن الدولة أو منازعات عمالية أو مالية أو عقارية. كما أفادت التقارير بأن العديد من أقارب المواطنين المحتجزين فيما يتعلق بحملة الحكومة لمكافحة الفساد، وكذلك أقارب رجال الدين المحتجزين ونشطاء حقوق الإنسان، قد خضعوا أيضاً لحظر السفر.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون "منح الدولة اللجوء السياسي إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك." ولا توجد لوائح لتنفيذ هذا البند. وسمحت الحكومة للاجئين الذين تعترف بهم المفوضية بالبقاء مؤقتاً في البلد إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم لوضعهم، بما في ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة الاختيارية للوطن. ولم تمنح الحكومة عموماً حق اللجوء أو تقبل بإعادة توطين لاجئين من بلدان أخرى. وتعتمد الحكومة سياسة رفض منح وضع لاجئ للأشخاص الموجودين في البلد بصورة غير قانونية، بمن فيهم الذين بقوا في البلد بعد انتهاء الفترة المحددة في تأشيرة الحج التي منحت لهم. وقد شجعت الحكومة بقوة الأشخاص الذين لا يملكون

إذن إقامة على مغادرة البلد، وهددتهم بالترحيل أو فرضت عليهم الترحيل. وكان الحصول على الجنسية أمراً صعباً بالنسبة للاجئين.

وقد منحت الحكومة تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر للمواطنين السوريين واليمنيين، وصدر مرسوم ملكي يسمح شكلياً بتمديد هذه التأشيرات. في 9 مايو/أيار، حثت المنظمة الدولية للهجرة الحكومة على عدم ترحيل المهاجرين اليمنيين إلى مناطق الحرب، مؤكدة أنها طردت 17000 مهاجر يمني بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار. يقدر عدد المهاجرين اليمنيين الذين عملوا في المملكة العربية السعودية بحوالي 700,000، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة. في إبريل / نيسان، قال وزير الخارجية عادل الجبير إنه منذ بدء النزاع السوري، استقبلت البلاد حوالي مليونين ونصف المليون سوري وعاملتهم كمواطنيها، وقدمت لهم رعاية صحية مجانية، ووفرت لهم العمل والتعليم. وأضاف أن الجامعات والمدارس السعودية ضمت أكثر من 140,000 طالب سوري.

لم تعترف الحكومة بحق المواطنين السعوديين في تقديم طلب للحصول على اللجوء أو وضع لاجئ في بلدان ثالثة. في عدة حالات، قامت الحكومة بملاحقة المواطنين السعوديين الذين طلبوا اللجوء في دول ثالثة ومعاقبتهم، وفقاً لمصادر متعددة (انظر القسم 2.ب)، حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها).

العمالة: عموماً لم يكن بإمكان اللاجئين وطالبي اللجوء العمل بشكل قانوني، على الرغم من أن المواطنين السوريين واليمنيين الذين يحملون تأشيرة مؤقتة يمكنهم الحصول على بطاقة زائر من وزارة الداخلية، والتي يُقال إنها تسمح لهؤلاء المواطنين بالعمل. التصاريح القابلة للتجديد صالحة لمدة تصل إلى ستة أشهر، ومرتبطة بصلاحيات تأشيراتهم المؤقتة؛ وكان الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 عاماً مؤهلين للتقدم بطلب. في سبتمبر/أيلول 2017، سمحت الإدارة العامة للجوازات للرجال اليمنيين بتحويل بطاقة هوية الزائر إلى تصريح إقامة إذا كانت جوازات سفرهم اليمنية وبطاقة هوية الزائر صالحة.

الحصول على الخدمات الأساسية: تحتفظ الحكومة بحق حصول المواطنين فقط على خدمات التعليم والرعاية الصحية والمساكن التي تملكها الحكومة والمحاكم والإجراءات القضائية والخدمات القانونية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. في عام 2012، صدر مرسوم ملكي يسمح بموجبه لجميع السوريين في المملكة العربية السعودية بحرية الوصول إلى النظام التعليمي، وصدر مرسوم منفصل في عام 2015 يمنح اليمنيين في المملكة العربية السعودية حرية الوصول إلى المدارس. أعلنت وزارة التعليم في فبراير/شباط أن الطلاب السوريين واليمنيين الحاملين لبطاقات هوية الزائر لم يعد يُسمح لهم بالتسجيل في المدارس والجامعات العامة وسيتعين عليهم التسجيل في مدارس خاصة على نفقتهم الخاصة. وقد قدم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرياض بدل إعاشة يغطي الخدمات الأساسية لعدد محدود من العائلات المحتاجة على أساس تقييم حاجة كل عائلة. وعملت السلطات مع المفوضية لتقديم العلاج الطبي أيضاً بعد تقييم الاحتياجات.

الأشخاص عديمي الجنسية

كان في البلد عدد من المقيمين المعتادين الذين يعتبرون من الناحية القانونية عديمي الجنسية، ولكن البيانات المتوفرة عن عديمي الجنسية كانت غير كاملة ونادرة.

يتم الحصول على الجنسية قانونياً عن طريق الوالد دون سواه. الأطفال الذين يولدون من أم مواطنة غير متزوجة لا ترتبط قانونياً بالوالد المواطن، قد يعتبرون عديمي الجنسية حتى لو اعترف الأب بولده، أو إذا كانت الحكومة لم تأذن بزواج الأب المواطن وبأم غير مواطنة قبل ولادة الأطفال. لا تسمح قوانين الجنسية للنساء السعوديات المتزوجات من رعايا أجنبية بمنح جنسيتهن لأطفالهن، إلا في ظروف معينة مثل عندما يكون الآباء غير معروفين، أو عديمي الجنسية، أو مجهولي الجنسية أو لا يثبتون البنية. يجوز لأبناء الأمهات والآباء من غير المواطنين التقدم بطلب للحصول على الجنسية بمجرد بلوغهم سن 18 (إذا لم يكونوا قد مُنحوا الجنسية بالفعل عند الولادة في ظروف معينة). لا يمكن للفتيات في مثل هذه الحالات الحصول على الجنسية إلا من خلال الزواج من رجل سعودي. ويمكن للطفل أن يفقد الهوية القانونية والحقوق المصاحبة لها، عندما تسحب الحكومة بطاقة الهوية الوطنية لأحد الأبوين (يمكن أن يحدث ذلك عندما يتنازل أحد الوالدين الذي كان قد حصل على الجنسية السعودية عن الجنسية طوعاً أو في حال فقدان الجنسية نتيجة لأمر آخرى). ونظراً لعدم وجود لوائح مقننة لقانون الأحوال الشخصية، يقوم القضاء بالبت في شؤون الأسرة وفقاً لتقديراتهم وتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية.

إذ يحق للأزواج الأجانب لمواطنات الإقامة الدائمة في المملكة بدون الحاجة إلى كفيل، كما أنهم يتلقون التعليم الحكومي المجاني والخدمات الصحية. ويعتبر هؤلاء الأزواج والزوجات من ضمن عدد السعوديين العاملين في شركات القطاع الخاص بموجب *نطاقات*، أو نظام حصص العمل، مما يحسن من فرص حصولهم على عمل. كما ينبغي للمواطنات أن تتراوح أعمارهن بين 30 و 50 عاماً حتى يتمكن من الزواج من رجل غير سعودي. أما الزوجات غير السعوديات المتزوجات من رجال سعوديين فيحصلن إن كان لهن أبناء من أزواجهن السعوديين على حقوق أكثر. كما ينبغي للمواطنين أن تتراوح أعمارهم بين 40 و 65 عاماً حتى يتمكنوا من الزواج من امرأة غير سعودية. ولم يتضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه القيود، وكانت هناك أدلة مروية تشير إلى أنها لم تطبق على نحو موحد. يحصل أبناء السعوديات المتزوجات من أزواج أجانب على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية.

في السنوات الماضية قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلد بـ 70,000، جميعهم تقريباً من السكان المولودين في البلد الذين يعرفون محلياً بـ *البون* (أي "بدون" [جنسية]). المعلومات المحدثة عن الأشخاص عديمي الجنسية كانت غير متوفرة. والبدون هم أشخاص لم يحصل أسلافهم على الجنسية، كالمتهجرين من قبائل البدو الرحل التي لم يتم اعتبارها من القبائل المحلية إبان عهد مؤسس الدولة، الملك عبد العزيز؛ والمتحدرين من آباء أجانب ولدوا في الخارج ووصلوا قبل أن يكون هناك قوانين تنظم الجنسية؛ والنازحين من المناطق الريفية الذين لم يقيم أهلهم بتسجيل ولاداتهم. وبما أن "البدون" غير مواطنين، فلا يمكنهم الحصول على جوازات سفر. وقد حرمتهم الحكومة أحياناً من فرص العمل وتحصيل العلم، وعمل وضعهم المهمش على تحويلهم إلى أفقر سكان البلد. وقد شجعتهم وزارة التربية والتعليم في السنوات الماضية على الالتحاق بالمدارس. وتصدر الحكومة أذون إقامة لمدة خمس سنوات للأشخاص البدون، لتسهيل إدماجهم المجتمعي في خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة، مما يضعهم على قدم المساواة مع العمال الأجانب الذين يتمتعون بكفالة رب عمل. أصدرت المديرية العامة للجوازات بطاقات هوية خاصة للبدون تشبه تصاريح الإقامة الصادرة للأجانب في البلد ولكنها تتضمن سمات تمكن حاملها من الحصول على خدمات حكومية إضافية مشابهة لتلك التي يحصل عليها المواطنون السعوديون.

كما كان هناك بعض البلوشيين، والأفارقة من غرب أفريقيا، والروهنجيا المسلمين من بورما، لكن عديمي الجنسية لم يشكلوا سوى جزء صغير من هذه الجاليات. كان لدى العديد من الروهنجيا جوازات سفر منتهية

مدة صلاحيتها ورفضت حكومات بلدهم الأصلي تجديدها، أو دخلوا البلاد بوثائق سفر مزورة. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما بين 250,000 و 500,000 من الروهنجيا في المملكة. استفاد بعض هؤلاء الأفراد من برنامج سابق لتصحيح وضع إقامتهم؛ ففي عام 2014 أصدرت الحكومة حوالي 200,000 تصريح إقامة لمدة أربع سنوات للروهنجيا الذين دخلوا البلاد قبل عام 2008 لم يكن الروهنجيا الذين وصلوا إلى البلاد بعد عام 2008 مؤهلين للحصول على تصاريح إقامة، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية ذكرت أن الروهنجيا، بمن فيهم أولئك الذين ليس لديهم إقامة قانونية، لم يخضعوا للترحيل بشكل عام قبل عام 2018. عند انتهاء صلاحية تصاريح إقامة الروهنجيا في عام 2018، أفادت وسائل الإعلام أن أكثر من 100 من الروهنجيا واجهوا الترحيل إلى بنغلاديش بنهاية العام وأن مئات آخرين كانوا رهن الاحتجاز في مركز الشميسي للاحتجاز بالقرب من مكة. ويُقدر عدد الأفراد من أصول الروهنجيا ممن لديهم الجنسية السعودية بحوالي 2,000 فقط. وكان هناك أيضاً ما بين 300,000 و 400,000 من السكان الفلسطينيين غير المسجلين كلاجئين.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم سلمياً عن طريق انتخابات دورية حرة وعادلة بالاقتراع السري على أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة؛ ويؤسس لنظام ملكي مطلق بقيادة أسرة آل سعود باعتباره النظام السياسي. وتشكل "هيئة البيعة"، التي تتكون من عدد من كبار الأمراء يصل إلى 34 يعينهم الملك، الجهة المسؤولة رسمياً عن اختيار الملك وولي العهد عند وفاة أي منهما أو عدم قدرته على أداء واجباته. ويكون لأفراد مختارين فقط من العائلة المالكة رأي في اختيار الزعماء، أو تشكيل الحكومة، أو إدخال تغييرات على النظام السياسي.

ويكفل القانون للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات الحكومية في أي أمر، ويؤسس الحكومة على مبدأ الشورى. ويتعين على الملك وكبار المسؤولين، بمن فيهم الوزراء وحكام المناطق، أن يتيحوا لأبناء الشعب الوصول إليهم من خلال لقاءات المجالس المفتوحة التي يمكن فيها نظرياً لأي مواطن أو غير مواطن ذكر الإعراب عن رأي أو التقدم بتظلم بدون موعد.

وكان لدى معظم الوزارات والوكالات الحكومية أقسام للنساء للتعامل مع المواطنات وغير المواطنات، وقد عينت اثنتان على الأقل من المناطق المجاورة موظفات لتلقي التماسات النساء وترتيب اجتماعات مع الحاكم للنساء المتقدمات بشكاوى أو طلبات.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2015، أجريت انتخابات لثلاثي المقاعد البالغ عددها 3,159 مقعداً في 284 مجلساً بلدياً. وعينت الحكومة الثلث المتبقي. ويخدم أعضاء المجلس لمدة أربع سنوات. وسمح للنساء بالتصويت والانتخاب والترشيح لأول مرة. وتم أيضاً تخفيض سن الاقتراع العام إلى 18 سنة. قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنشيط الفعلي على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية. وقد حظرت اللوائح الانتخابية على المرشحين التنافس تحت أي انتماء حزبي. فازت إحدى وعشرون امرأة بمقاعد وتم تعيين 17 امرأة لشغل مقاعد، وبذلك يصل المجموع إلى ما يقرب من 1 في المئة من إجمالي المقاعد المتاحة.

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة الانتخابات، وانتقاء المرشحين الدوليين الذين سُمح لهم أيضا بالمراقبة. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع أية مخالفات في الانتخابات. وقبل الانتخابات، أفاد عدد من المرشحين بأنهم أصبحوا غير مؤهلين للترشيح "بسبب مخالفة بعض القواعد والإجراءات التنظيمية" بدون مزيد من التفسيرات. وكان لهم الحق في الاستئناف وقد تم إعادة تأهيل البعض في الوقت المناسب للانتخابات. وكان أفراد قوات الأمن الذين يرتدون بزات عسكرية، بما في ذلك عناصر الجيش والشرطة، غير مؤهلين للاقتراع.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم يكن هناك أحزاب سياسية أو جمعيات مشابهة. ولا يحمي القانون حق الأفراد في التنظيم سياسياً. في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، تم نشر اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2017؛ غير أن اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، (التي أصدرتها وزارة الداخلية في مارس/آذار 2014) ظلت سارية المفعول، إذ حظرت بوضوح وبشكل محدد عدداً من المنظمات ذات الأجنحة السياسية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، كونها جماعات إرهابية إقليمية ومحلية. وظلت الحكومة تعتبر منظمات حقوق الإنسان، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، بوصفها حركات سياسية غير مشروعة وتعاملت معها على هذا الأساس.

مشاركة المرأة والأقليات: حال التمييز دون مشاركة المرأة في العديد من جوانب الحياة العامة. وشاركت النساء ببطء وعلى نحو متزايد في الحياة السياسية، وإن كان ذلك لغير صالحهن، ويعود ذلك جزئياً إلى قوانين الوصاية التي تتطلب إذنًا من ولي الأمر لاتخاذ القرارات القانونية، وإلى قيود مفروضة على اتصال المرشحات بالناخبين في انتخابات عام 2015، والحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة، وقد رفعت الحكومة تلك القيود في يونيو/حزيران. شكلت النساء في الانتخابات البلدية التي أجريت في 2015 أقل من 10 في المئة من القائمة النهائية للناخبين المسجلين، وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

وفي عام 2013، أصدر الملك السابق عبد الله مرسوما ملكيا بتعديل نظام مجلس الشورى، وهو الهيئة المكونة من 150 عضواً يعينهم الملك ويقوم بتقديم المشورة للملك ويمكنه اقتراح القوانين، ولكن ليس إقرارها. وينص التعديل على ألا يقل تمثيل المرأة في مجلس الشورى عن 20 بالمائة من إجمالي أعضاء مجلس الشورى. وطبقا للقانون، قام المجلس، في عام 2013، بتعيين 30 امرأة كأعضاء كاملية العضوية.

وقد تم استبعاد النساء بشكل روتيني من جميع مناصب صناعة القرار في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، رغم حصول بعض النساء على مناصب قيادية في مجال الأعمال التجارية وشغلهن مناصب استشارية عليا في الوزارات الحكومية. ظلت قدرة النساء على ممارسة المحاماة محدودة. ولم توجد أية نساء في المحكمة العليا أو المجلس الأعلى للقضاء ولا تشغل أية امرأة منصب قاض أو نائب عام. ومع ذلك، أعلنت وزارة العدل في فبراير/ شباط أنها تخطط لتوظيف 300 امرأة كباحثات في الشؤون الاجتماعية والقانونية وفي مجال الشريعة ومساعدات في الشؤون الإدارية في المرحلة الأولى من برنامج توظيف النساء، وذلك بقرار من وزير العدل وليد الصمعيان لإيجاد وظائف شاغرة للمرأة السعودية في أربعة قطاعات. اعتباراً من 14 نوفمبر/تشرين الثاني، عينت الوزارة ما لا يقل عن 213 موظفة. في 12 فبراير/شباط، أعلن مكتب النائب العام أنه سيقوم بتجنيد النساء كمحققات للمرة الأولى. علاوة على ذلك، مُنحت المحاميات الحق في الحصول على تصريح توثيقي يتيح لهن القيام ببعض وظائف كُتاب العدل اعتباراً من 12 مارس/آذار.

في أغسطس / آب، أصدرت الهيئة العامة للطيران المدني خمسة تراخيص للطائرات السعودية، مما سمح لهن بالعمل كقائدات لطائرات الخطوط الجوية السعودية.

في 10 سبتمبر/أيلول، عينت رئاسة الحرمين الشريفين 41 موظفة في مناصب قيادية في الإدارة العامة للمرأة.

وخلال العام، كان أكبر منصب شغلته امرأة في الحكومة هو نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية تماضر الراجح. كما تم تعيينها مشرفة على وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة.

وكان هناك عدد متزايد من الدبلوماسيات في البلد. وقد قصرت الإجراءات البيروقراطية النساء الموظفات في الأجهزة الأمنية إلى حد كبير على العمل فقط في سجون النساء، وفي جامعات البنات، ووظائف كتابية في مراكز الشرطة حيث كُن مسؤولات عن رؤية نساء أخريات للتأكد من هويتهن، مثل ارتداء النقاب لأغراض تتعلق بإنفاذ القانون.

في فبراير / شباط، سمحت الإدارة العامة للأمن العام للنساء بالتقدم للانضمام إلى الجيش في صفوف المجندين.

ولا توجد قوانين تحظر المواطنين الرجال من الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية على نفس الأسس شأنهم شأن غيرهم من الرجال المواطنين. ومع ذلك قام التمييز المجتمعي بتهميش السكان من الشيعة، وظلت العوامل القبلية والتقاليد طويلة الأمد تملّي الكثير من التعيينات الوظيفية في المناصب. وبصفة غير رسمية، لن تعين السلطات الحكومية رجالاً من عشائر البدو في منصب وزاري رفيع المستوى، فأقصى درجة يمكن أن يصل إليها البدو هي رتبة لواء في القوات المسلحة. جميع أعضاء مجلس الوزراء الذين من القبائل كانوا أفراداً من قبائل "الحمائل" وليس من قبائل البدو. ورغم أنه لم يتم الإعلان عن الانتماء الديني لأعضاء مجلس الشورى، فقد ضم المجلس حوالي سبعة أو ثمانية أعضاء شيعة. وعلى نقيض السنوات السابقة، تضمن مجلس الوزراء عضواً واحداً من الأقليات الدينية. وقد ضم عدد من مجالس البلديات في المنطقة الشرقية، حيث يتركز معظم الشيعة، نسباً كبيرة من الأعضاء الشيعة ليعكس الديموغرافية السكانية المحلية، بما في ذلك أغلبية في القطيف ونسبة 50 بالمائة في الأحساء. وإدار القضاء الشيعة في المنطقة الشرقية من الذين يتعاملون مع قوانين الأحوال الشخصية والأسرة الخاصة بالشيعة، أدارو محاكم متخصصة.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين. انخرط بعض المسؤولين في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقاب، واستمرت تصورات وجود الفساد في بعض القطاعات. ويواجه الموظفون الحكوميون الذين يقبلون الرشاوى عقوبة بالسجن عشر سنوات أو دفع غرامة تصل إلى مليون ريال (267,000 دولار).

إن هيئة نزاهة التي أسسها الملك السابق عبد الله في عام 2011، مسؤولة عن تعزيز الشفافية ومكافحة جميع أشكال الفساد المالي والإداري. العلاقة بين نزاهة واللجنة العليا لمكافحة الفساد التي تم إنشاؤها حديثاً غير واضحة. وكان مدير نزاهة وهو بدرجة وزير يعمل تحت الإشراف المباشر للملك. في عام 2015 انتقد مجلس الشورى نزاهة لفشلها في القيام بإحالة عدد كبير من قضايا الفساد إلى التحقيق. كما صرح المجلس

أيضاً بأن الرأي العام لا يثق في قدرة "نزاهة" على الإضطلاع بمسؤولية التحقيق في الفساد وعقابه. إلا أن هيئة الرقابة والتحقيق لا تزال هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في المخالفات المالية، بينما يحتل مكتب النائب العام مركز الصدارة في جميع التحقيقات الجنائية. كما قام مجلس حقوق الإنسان أيضاً بالاستجابة لشكاوى الفساد والبحث فيها.

وقام الأمراء حكام المناطق وغيرهم من أفراد العائلة المالكة بدفع تعويضات لضحايا الفساد خلال اجتماعات المجالس الأسبوعية حيث يقدم المواطنون شكاواهم.

الفساد: واصلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" العمليات وإحالة قضايا محتملة من الفساد العام إلى مكتب النائب العام. وأفادت تقارير بأن نزاهة تلقت 15000 تقريراً خلال العام.

في 28 يناير/كانون الثاني، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن المجلس الأعلى للقضاء قد أنشأ وحدتين جنائيتين في المحاكم الجزائية في الرياض وجدة لمراجعة قضايا المعتقلين الذين تم اعتقالهم في حملة مكافحة الفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 والذين لم يتوصلوا إلى تسوية مالية مع الحكومة. في 11 مارس/آذار، أمر الملك سلمان بإنشاء دوائر متخصصة في مكتب النائب العام للتحقيق في قضايا الفساد وملاحقتها قضائياً. ووفقاً للنائب العام، فقد تم التعامل مع قضايا الفساد من قبل دائرة التحقيق في الجرائم التابعة لمكتب النائب العام قبل إنشاء وحدات جديدة تابعة للمحكمة الجزائية.

في 5 مارس/آذار، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن سلطات التحقيق الإداري ألقت القبض على 8,874 مشتبهاً في قضايا فساد إداري في العام السابق، بما في ذلك 6,374 سعودياً و 2,473 أجنبياً. في 5 فبراير/شباط، أفادت وسائل الإعلام المحلية أن مكتب النائب العام تلقى 977 حالة سوء استخدام للمال العام في أسبوع واحد.

وفي 10 يوليو/تموز، ألقت السلطات القبض على مسؤول بوزارة الدفاع بتهمة تلقي رشوة قيمتها مليون ريال (267,000 دولار) وإساءة استخدام منصبه. وأعلن النائب العام أن المسؤول سعى إلى تسهيل إجراءات غير قانونية لأصرف مستحقات مالية لأحدى الشركات، مستغلاً نفوذه المهني. وبحلول نهاية العام لم تتوفر معلومات حديثة أخرى بهذا الخصوص.

الإفصاح المالي: لم يكن الموظفون العموميون خاضعين لقوانين الإفصاح المالي.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

ينص القانون على أنه "على الدولة أن تحمي حقوق الإنسان وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية." قيدت الحكومة أنشطة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان المحلية والدولية. ولم تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية بأن يكون لها مقر في البلاد وقيدت وصول الزائرين إلى البلاد. وأفادت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية أن الحكومة كانت في بعض الأحيان لا تستجيب لطلبات الحصول على المعلومات ولم تضع آلية واضحة للتواصل مع المنظمات غير الحكومية، بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان المحلية والقضايا المتعلقة بالصراع في اليمن على حد سواء. ولم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية. وذكرت هيئة حقوق الإنسان إن الحكومة رحبت بزيارات منظمات حقوق الإنسان المشروعة غير المتحيزة، ولكنها أضافت أن الحكومة لم تستطع التعامل مع

"مئات الطلبات"، التي تلقتها، وأن سبب ذلك يعود جزئياً إلى أن عملية تقرير الجهة المحلية التي ستكون حلقة الاتصال هي عملية مرهقة.

وتعاونت الحكومة في أحيان كثيرة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوق الإنسان المحلية الوحيدة المرخصة من الحكومة، وكانت تتقبل توصياتها أحياناً. وقد قبلت الجمعية طلبات مساعدة وشكاوى بخصوص إجراءات حكومية تمس حقوق الإنسان.

ونظرت الحكومة بارتياح إلى جماعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة، وكثيراً ما حجبت مواقعها الإلكترونية واتهمت مؤسسيها بتأسيس وتشغيل منظمات غير مرخصة.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: هيئة حقوق الإنسان هي جزء من الحكومة وتحتاج إلى إذن من وزارة الخارجية قبل الاجتماع مع الدبلوماسيين أو الأكاديميين أو الباحثين العاملين في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. ويتمتع رئيس هيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير ويرفع تقاريره إلى الملك. وكانت هيئة حقوق الإنسان ذات الموارد الوفيرة فعالة في إبراز المشاكل وتسجيل الشكاوى التي تلقتها والرد عليها، ولكن قدرتها على إحداث التغيير كانت محدودة. وعملت هيئة حقوق الإنسان بشكل مباشر مع الديوان الملكي ومجلس الوزراء؛ ومع لجنة مؤلفة من ممثلين عن مجلس الشورى ووزارات العمل والتنمية الاجتماعية والداخلية؛ ومع لجان مجلس الشورى لشؤون القضاء والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

وخلال العام، تحدثت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصراحة أكبر عن مجالات تعتبر أقل حساسية من الناحية السياسية، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال وزواج الأطفال وأوضاع السجون، وقضايا الأفراد المعتقلين لفترات تزيد على فترات الأحكام الصادرة ضدّهم. وقد تجنبنا موضوعات مثل الاحتجاجات أو قضايا الناشطين أو الإصلاحيين السياسيين التي تتطلب مواجهة السلطات الحكومية بشكل مباشر. وقد ضم مجلس هيئة حقوق الإنسان الذي يتكون من 18 عضواً بدوام كامل أربعة نساء وثلاثة من الشيعة على الأقل إلى عضويته وكانوا يتلقون الشكاوى التي يرفعها السكان الذين يمثلونهم ويردون عليها، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والحرية الدينية، وحقوق المرأة. كما قامت هيئة حقوق الإنسان في مجلس الشورى بمتابعة نشطة للقضايا وكان ضمن أعضائها نساء وشيعة؛ وقد شغلت سيدة منصب رئيس اللجنة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يشكل الاغتصاب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بموجب الشريعة الإسلامية، مع نطاق واسع من العقوبات تتراوح من الجلد إلى الإعدام. ولا يعتبر القانون اغتصاب الزوج للزوجة جريمة. وقامت الحكومة بفرض القانون بناءً على تفسيرها للشريعة الإسلامية، وكثيراً ما عاقبت المحاكم الضحايا والجناء على حد سواء بسبب "اختلاط الجنسين" بشكل غير قانوني حتى لو لم يكن هناك أي حكم إدانة بالإغتصاب. وكان على الضحايا أيضاً أن يثبتوا أن الاغتصاب قد ارتكب، وأن شهادة المرأة في المحكمة لم تكن مقبولة دائماً.

ونظراً لهذه العقوبات القانونية والاجتماعية، لم ترفع السلطات سوى عدد قليل من الدعاوى أمام المحاكم. لم تتوفر إحصائيات عن الحوادث والملاحقات القضائية أو الإدانات أو العقوبات المتعلقة بالاغتصاب، إلا أن التقارير الصحفية والمراقبين أشاروا إلى أن الاغتصاب كان يمثل مشكلة خطيرة. ولم يتم الإبلاغ عن معظم حوادث الاغتصاب لأن الضحية كانت تواجه انتقاماً مجتمعياً وعائلياً منها، بما في ذلك تقليص فرص الزواج، أو عقوبات جنائية قد تصل إلى حد السجن، أو الاتهام بالزنا، أو ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وهو أمر تعاقب عليه أحكام الشريعة.

ويوفر قانون مكافحة العنف المنزلي إطاراً للحكومة لمنع العنف المنزلي وحماية ضحاياه داخل البيوت. يعرّف القانون العنف المنزلي تعريفاً واسعاً ويجرمّ الاساءة الأسرية ويفرض عقوبات بالسجن من شهر إلى سنة أو غرامة 5,000 إلى 50,000 ريال (1,330 دولار إلى 13,300 دولار) إلا إذا أصدرت المحكمة عقوبة أشد صرامة.

وذكر باحثون أنه من الصعب قياس حجم المشكلة، التي يعتقدون أنها منتشرة على نطاق واسع. في عام 2005 تم تأسيس برنامج الأمان الأسري الوطني، وهو منظمة شبه حكومية تابعة لوزارة الحرس الوطني لنشر الوعي ومكافحة العنف المنزلي، بما في ذلك الاعتداء على الأطفال، واستمر في الإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة.

صرح مسؤولون أن الحكومة لم تحدد بوضوح العنف الأسري والإجراءات المتعلقة بالقضايا، بما في ذلك عتبات التحقيق أو المقاضاة، وبالتالي فقد تفاوت تطبيق القانون من هيئة حكومية إلى أخرى. وقد انتقد بعض المدافعين عن حقوق المرأة التحقيقات في العنف المنزلي، مدعين بأن المحققين ترددوا في دخول منزل بدون تصريح من رب الأسرة، الذي قد يكون أيضاً هو نفسه مرتكب العنف. كما زعم بعض الناشطين بأن السلطات عادة لم تقم بالتحقيق أو الملاحقة القضائية في القضايا التي تنطوي على عنف أسري، ولكنها شجعت الضحايا والجناء على التصالح للحفاظ على شمل الأسرة بغض النظر عن الإساءات والإنتهاكات المبلغ عنها. ووردت تقارير عن قيام الشرطة أو القضاة بإعادة نساء مباشرة إلى من قاموا بإيذائهن، والذين كان معظمهم أولياء الأمور القانونيين لهؤلاء النساء.

في 8 مارس / آذار، ظهرت امرأة من محافظة صبيا في منطقة جازان الجنوبية الغربية في شريط فيديو طالبة المساعدة بعد أن قام شقيقها الأكبر وأسرته، حسب زعمها، بضربها وإلقائها خارج المنزل الذي كانت تنقاسمه معهم، مع والدتها المريضة وطفليها. وأوضحت أنها عندما ذهبت إلى الشرطة للإبلاغ عن سوء المعاملة، طلبوا منها إحضار ولي أمرها. وعندما انتشر الفيديو انتشراً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن وحدة الحماية الاجتماعية في جازان تدخلت وأنها تقوم بدراسة حالتها. وبحلول نهاية العام لم تتوفر معلومات جديدة حول هذه القضية.

بذلت الحكومة جهوداً لمكافحة العنف المنزلي. وخلال العام، عقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ورش عمل ووزع مواد تعليمية حول حل النزاعات بالطرق السلمية بين الزوجين وداخل العائلات. تدير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ملاجئ لحماية الأسرة تدعمها الحكومة. وتلقت هيئة حقوق الإنسان عدداً من الشكاوى المتعلقة بالإيذاء الأسري وأحالت تلك الشكاوى إلى مكاتب حكومية أخرى. وقدمت هيئة حقوق الإنسان المشورة لمقدمات الشكاوى كما عرضت المساعدة القانونية على بعض المتقاضيات. ووفرت الهيئة مرافق للأطفال مقدمات الشكاوى والمتقاضيات ووزعت مطبوعات تدعم حق المرأة في التعليم والرعاية الصحية والتنمية وفي مكان العمل.

ذكرت نساء سعوديات أن الاعتداء المنزلي في شكل سفاح القربى كان شائعاً لكن نادراً ما يتم إبلاغ السلطات عنه بسبب المخاوف من التداخيات المجتمعية، وفقاً لاتصالات محلية.

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لم يكن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) ممارسة شائعة في البلد، حيث أن التفسير الرسمي الذي تتبناه الحكومة للشريعة الإسلامية يحظر مثل هذه الممارسة.

التحرش الجنسي: كان من الصعب تحديد مدى انتشار التحرش الجنسي نظراً لندرة تناول أجهزة الإعلام للموضوع وعدم توفر بيانات حكومية عنه. وتسترشد المحاكم بتفسير الحكومة للشريعة لدى نظرها في دعاوى التحرش الجنسي. في 29 مايو/أيار، أقر مجلس الوزراء نظام مكافحة التحرش الجنسي، الذي يعاقب بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات وغرامة تصل إلى 300,000 ريال (80,000 دولار). لم تتوفر أي إحصاءات عن حالات التحرش الجنسي بسبب الإحجام في الماضي عن الإبلاغ عن الانتهاكات. في 8 أغسطس/آب، صرح النائب العام أن عدد حالات التحرش المبلغ عنها كان منخفضاً وادعى أن القانون كان فعالاً في الحد من هذه الجريمة. وكان أرباب العمل في كثير من القطاعات يوفرون أماكن عمل منفصلة لكل من النساء والرجال كلما أمكن ذلك عملياً، وفقاً للقانون.

في 14 يوليو/تموز، اعتقلت السلطات شابة قفزت نحو المسرح في محاولة لعناق أحد المطربين خلال حفل موسيقي في مدينة الطائف الغربية. وأعلن ممثلو النيابة أن المرأة ستواجه تهماً بموجب قانون التحرش الجنسي، والذي بموجبه قد تواجه عقوبة السجن لمدة عامين وغرامة تصل إلى 100,000 ريال (26,700 دولار) إذا تمت إدانتها.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: ظلت النساء تواجه تمييزاً كبيراً بموجب القانون والعادات، وظل الكثير منهن على غير دراية بحقوقهن.

لا يكفل القانون نفس الوضع القانوني والحقوق القانونية للمرأة كما للرجل، وبسبب غياب قانون مقنن للأحوال الشخصية، كان القضاة يقررون في قضايا الأسرة وفقاً لتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية. ومع أنه يجوز للمرأة قانوناً حياة الأملاك ويحق لها الحصول على دعم مالي من ولي أمرها، إلا أن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية أقل من حقوق الرجل، وغالباً لا يتم معاملتها بصفتها مساوية للرجل في المجالين السياسي والاجتماعي. ويتطلب نظام ولي الأمر أن يكون لكل امرأة "ولي أمر" من أحد أقربائها الذكور المقربين يملك السلطة القانونية للموافقة على سفرها إلى خارج البلد. في سبتمبر / أيلول، أمرت محكمة الأحوال الشخصية أباً بالحصول على جواز سفر لابنته البالغة من العمر 24 عاماً حتى تتمكن من استئناف دراستها في الخارج. كما يتعين على النساء أيضاً طلب الحصول على إذن من ولي الأمر بالخروج من السجن بعد إكمال فترة الحكم.

ومع ذلك يمكن للنساء اتخاذ القرارات بأنفسهن فيما يتعلق بالرعاية الطبية في المستشفيات. يمكن للمرأة العمل دون إذن ولي الأمر، ولكن بعض أرباب العمل يطلبون من النساء الحصول على هذا الإذن، على

الرغم من أن القانون يحظر هذه الممارسة. في 15 فبراير/شباط، أعلنت وزارة التجارة والاستثمار أن النساء لم يعدن بحاجة إلى إذن ولي أمرهن لبدء عمل تجاري.

وفي 24 يونيو/حزيران، رفعت الحكومة الحظر الذي فرضته على قيادة المرأة للسيارة. أفادت صحيفة نيويورك تايمز عن تأخيرات طويلة في توظيف الطالبات في مدارس تعليم القيادة بسبب قلة عدد المرافق التعليمية والموظفات في برامج الفصل بين الجنسين والتأخير الطويل في الحصول على رخص القيادة. في 4 يوليو/تموز، تم القبض على رجلين في مكة لإشعال النار في سيارة امرأة. بعد ذلك نشرت سائقة السيارة سلمى الشريف شريط فيديو واسع الانتشار على وسائل التواصل الاجتماعي يوثق الحادث، مدعية أن سيارتها قد تم إحراقها عن عمد من قبل رجال "معارضين لقيادة المرأة للسيارة" وأنها تعرضت للتهديد والمضايقة بشكل متكرر من قبل شباب من قريتها الصمد في منطقة مكة. في 28 أكتوبر/تشرين الأول، برأت المحكمة الجزائية في مكة المتهمين لعدم كفاية الأدلة. واستأنفت الشريف الحكم. وفي 17 ديسمبر /كانون الأول، أفادت تقارير بأن مشعلي الحرائق عمدا أحرقوا سيارة أخرى لامرأة في جدة، هي نورهان بسام. وقد أفيد بأن حريق السيارة كان متعمداً.

يميز قانون الجنسية ضد النساء اللاتي لا يمكن أن ينقلن مباشرة جنسيتها لأبنائهن، لا سيما إذا كان والـ الطفل غير مواطن (انظر القسم 2.د. والقسم 6، الأطفال). ويحظر تفسير البلد للشريعة على النساء الزواج من غير المسلمين، ولكنه يحق للرجال المسلمين الزواج من النساء المسيحيات واليهوديات. ويتعين على المرأة الحصول على موافقة الحكومة كي يمكنها الزواج من رجل غير سعودي؛ أما الرجل فيجب عليه الحصول على موافقة الحكومة إذا كان يعتزم الزواج من مواطنات من دول غير الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة). وتحظر اللوائح على الرجال الزواج بنساء من باكستان، أو بنغلاديش، أو تشاد، أو بورما. كما تشترط الحكومة على الرجال السعوديين الراغبين في الزواج من امرأة أجنبية كزوجة ثانية تقديم وثائق تشهد بأن زوجته الأولى كانت معاققة، أو عانت من مرض مزمن، أو كانت عاقراً.

وقد حالت عمليات الاستبعاد المجتمعي المطبقة على نطاق واسع في مؤسسات الدولة، وإن لم تكن مقتصرة عليها، دون استخدام المرأة للكثير من المرافق العامة. ويفرض القانون على النساء الجلوس في أقسام منفصلة مخصصة للعائلات في الأماكن العامة. وفي أحيان كثيرة لا تستطيع النساء تناول الطعام في مطاعم لا تحتوي على مثل هذه الأقسام. وتصبح النساء عرضة للاعتقال إذا استخدمن سيارة خاصة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة (مثل سائق خاص مأجور أو سائق تاكسي) أو رجل ليس من الأقرباء المقربين. وتفرض المعايير الثقافية التي تطبقها مؤسسات الدولة على المرأة ارتداء العباة في الأماكن العامة (وهي عباة طويلة فضفاضة). كما توقعت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموماً من النساء المسلمات تغطية شعرهن، ومن النساء غير المسلمات من الدول الآسيوية والإفريقية الالتزام بشكل كامل بتقاليد البلد المحلية من حيث الملابس أكثر من التزام النساء الغربيات غير المسلمات.

في يونيو /حزيران، هربت المذيعة التلفزيونية شيرين الرفاعي من البلاد بعد أن بدأت السلطات تحقيقاً في مزاعم بأنها ارتدت زياً اعتبرته الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع "غير محتشم". وكانت الرفاعي تقوم بالإبلاغ عن نهاية الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة عندما أزاحت الريح عباةتها البيضاء، وكشفت ملابسها التحتانية.

كما واجهت النساء تمييزاً في المحاكم أيضاً حيث كانت شهادة الرجل في بعض الحالات تعادل شهادة امرأتين. جميع القضاة هم من الرجال، وتواجه النساء قيوداً على ممارستن للقانون (انظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات). وفي قضايا الطلاق، كان يتعين على النساء أن يظهرن أسساً قانونية محددة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فيمكنهم تطليق زوجاتهم بدون إبداء أسباب، مستشهدين بعبارة "اختلافات يتعدّر التوفيق بينها." ولدى قيامهم بذلك، يجب على الرجال دفع مبلغ فوري من المال تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، يمثل دفع نفقة للزوجة لمرة واحدة. إلا أنه يمكن إجبار الرجال على دفع نفقات لاحقة بأمر من المحكمة. بدأت الحكومة في تنفيذ نظام لتحديد الهوية يعتمد على بصمات الأصابع المصممة لتزويد النساء، مثل النساء اللاتي يرتدين النقاب، بقدر أكبر من الوصول إلى المحاكم.

وواجهت النساء تمييزاً بموجب قانون الأسرة. فعلى سبيل المثال، تحتاج المرأة إلى إذن من ولي أمرها كي تتزوج أو يتعين عليها الحصول على أمر من المحكمة (في حالة العضل أي رفض ولي الأمر الموافقة على زواج امرأة هو ولي أمرها). وفي مثل حالات العضل هذه، يتولى القاضي دور ولي الأمر ويصبح بإمكانه الموافقة على الزواج. خلال العام، نظرت المحاكم في ما يصل إلى 72 حالة من حالات العضل ونفذت عقود زواج للنساء اللاتي رفض أولياء أمورهن الموافقة على زواجهن، وفقاً لمصادر قضائية مطلعة نقلتها وسائل الإعلام المحلية.

و غالباً ما تمنح المحاكم حضانة الأطفال الذين بلغوا سناً معينة (7 سنوات للصبيان و9 سنوات للبنات) للزوج المطلق أو لعائلة الزوج المتوفى. وفي حالات كثيرة، كان الأزواج السابقون يمنعون زوجاتهم الأجنيات المطلقات من زيارة أبنائهن. في مارس / آذار، أمر وزير العدل الشيخ وليد الصمعاني جميع المحاكم بالتخلي عن شرط إلزام النساء المطلقات رفع دعوى قضائية من أجل الحصول على حضانة أطفالهن. وما لم تكن هناك نزاعات بين الوالدين، يجوز للأمهات الآن ببساطة تقديم طلب إلى المحكمة ذات الاختصاص، دون الحاجة إلى إجراء قانوني.

كما تميز قوانين الإرث ضد النساء، إذ تبلغ حصة البنات من الإرث نصف حصة شقيقاتها.

ووفقاً لاستبيانات حديثة، شكلت النساء 52% من طلاب التعليم العام والتعليم العالي. وكان التعليم المنفصل في المراحل الجامعية هو المعيار. وكان الاستثناء الوحيد للفصل بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي في كليات الطب في مرحلة البكالوريوس وفي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وهي جامعة للدراسات العليا والأبحاث حيث عملت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال، ولم يفرض عليهن ارتداء العباءة، و قدن السيارات داخل الحرم الجامعي. كما قدمت جامعات أخرى، مثل جامعة الفيصل بالرياض، فصلاً بفصل جزئي بين الطلبة والطالبات حيث يتلقى الطلاب التعليم من نفس المدرس ويمكنهم المشاركة معاً في المناقشة في الصف، لكن في وجود حواجز مادية تفصل بين الرجال والنساء.

في 12 مارس/آذار، حثت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة البلاد على إنهاء الممارسات التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك نظام وصاية الرجل على المرأة، ومنح المرأة حق الوصول الكامل إلى العدالة.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُكتسب الجنسية عن طريق الأب، والأب وحده يمكنه تسجيل ميلاد الطفل. وكانت هناك حالات حيث قامت السلطات بحرمان أطفال لآباء وأمهات مواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بسبب إخفاق الحكومة في تسجيل الميلاد بالكامل أو لم تقم بتسجيله على الفور، أحياناً بسبب عدم قيام الأب بالتبليغ عن ولادة الطفل أو لم يحصل على إذن بالزواج من أجنبية. أبناء النساء اللاتي كن متزوجات من أزواج أجانب يحصلون على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية (انظر القسم 2.د، الأشخاص عديمو الجنسية).

إساءة معاملة الأطفال: وقعت حالات من إساءة معاملة للإطفال. في عام 2016، بدأ برنامج الأمان الأسري الوطني بتشغيل خط هاتفي مخصص لمساعدة الأطفال في أمور تتراوح بين التمر وإساءة المعاملة. وقدم خط المساعدة المشورة وتتبع القضايا والإحالات إلى الخدمات الاجتماعية. في يناير / كانون الثاني، أبلغت مها المنيف، مسؤولة برنامج الأمان الأسري الوطني، أن خط مساعدة الطفل يتلقى 2270,000 مكالمة سنوياً، بما في ذلك 2,990 حالة سوء معاملة وإهمال، و 2,589 حالة تتعلق بالعنف العائلي، و 1,050 حالة عنف مدرسي. كان في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 17 وحدة للحماية الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد توفر الحماية الاجتماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وللأسر المستضعفين الذين يعانون من العنف المنزلي وسوء المعاملة.

في 17 يوليو / تموز، أُلقت السلطات القبض على أم يمنية مقيمة في السعودية قامت بضرب وتعذيب ابنتيها التوأم البالغتين من العمر ستة أشهر على الكاميرا مقابل المال. وقد أثارَت لقطات الفيديو الخاصة بالرضيعين اللذين تعرضا للصفع والخنق غضباً شديداً.

الزواج المبكر والزواج القسري: لا يحدد القانون الحد الأدنى لسن لزوج، على الرغم من أن المبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة العدل تحيل طلبات الزواج إلى المحاكم الشرعية لتحديد صلاحية الزواج عندما تكون العروس دون سن 16 عاماً. وكانت الأسر ترتب أحياناً مثل هذه الزيجات لسداد ديون الأسرة بدون موافقة الطفلة. وقد رصدت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات لزواج أطفال، وأفادت بأنها كانت حالات نادرة أو على الأقل كان التبليغ عنها نادراً، واتخذت خطوات لمنع إتمام الزواج. ونقلت تقارير إعلامية عن قضاة يقولون بأن معظم حالات زواج الأطفال في البلد تتعلق بالفتيات السوريات، يلي ذلك عدد أقل من الفتيات المصريات واليمنيات. وردت تقارير إعلامية تفيد بأن بعض الرجال الذين سافروا إلى الخارج لإيجاد عرائس سعوا إلى الزواج من فتيات قاصرات. ويجب أن تتضمن طلبات الحصول على ترخيص بالزواج سن العروس، ويعد تسجيل الزواج قبل إتمام القران شرطاً قانونياً. وأفادت تقارير بأن الحكومة أصدرت تعليمات لمسجلي عقود الزواج بعدم تسجيل العقود التي تتضمن أطفالاً.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على عقوبات لمرتكبي جرائم تتضمن إعداد أو نشر أو ترويج مواد لمواقع إباحية على ألا تقل مدة السجن عن سنتين ونصف السنة أو غرامة بقيمة 1.5 مليون ريال (400,000 دولار) إن تضمنت الجريمة استغلالاً للقصر. ولا يحدد القانون حداً أدنى لسن إقامة علاقات جنسية برضى الطرفين.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>

معاداة السامية

لم تتوفر بيانات عن وجود مواطنين سعوديين يهود معروفين ولم تتوفر أية إحصاءات عن المذاهب الدينية التي ينتمي إليها الأجانب.

وكانت الحالات التي قام فيها أئمة معينون من طرف الحكومة باستخدام لغة معادية لليهود في الخطب الدينية نادرة، وعندما حدثت كانت بدون تصريح من السلطات الحكومية. ويتطلب القانون من الأئمة المعيّنين من قبل الحكومة إلقاء جميع الخطب داخل المساجد في البلد. ويتعين عليهم إلقاء خطب قامت وزارة الشؤون الإسلامية بمراجعتها والموافقة عليها. وأصدرت الوزارة خلال العام نشرات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجههم إلى تضمين خطبهم لرسائل حول مبادئ العدل والمساواة والتسامح والحث على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري.

بقيت مواد معادية للسامية في كتب مدرسية وعلى الإنترنت في منشورات خاصة على شبكة الإنترنت، وقد أدلى بعض الصحفيين والأكاديميين ورجال الدين بتصريحات معادية لإسرائيل تحولت في بعض الأحيان إلى معاداة للسامية.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

لا يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقات جسدية أو حسية أو عقلية أو نفسية في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو النظام القضائي أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة أو في مجالات أخرى. ولا يفرض القانون ضمان القدرة على الوصول العام إلى المباني، والمعلومات، والاتصالات. وتوفرت المباني التجارية الأحدث في كثير من الأحيان على إمكانية الوصول إليها، تماماً كـ بعض المباني الحكومية الأكثر حداثة. وكان بإمكان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس التي تدعمها الحكومة.

يمكن للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المشاركة بشكل عام في الشؤون المدنية، وليس هناك قيود قانونية تمنع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من التصويت في انتخابات المجالس البلدية. وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أدت مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على نحو متزايد. تم انتخاب أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتعيينهم في المجالس البلدية في عام 2015، وشغل شخصان من ذوي الاحتياجات الخاصة مقعدين في مجلس الشورى، الذي أعيد تشكيله في عام 2016.

في 12 يونيو/حزيران، صرحت نائبة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، تماضر الرماح، بأن الحكومة تعمل على وضع استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك 23 مبادرة تهدف إلى خدمتهم، مضيفاً أنه تم إنشاء لجنة خاصة للإشراف على شؤون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

على الرغم من أن التمييز العرقي غير قانوني، إلا أن التمييز المجتمعي ضد أعضاء الأقليات القومية والعرقية والأثنية كان مشكلة. كما كان هناك تمييز على أساس الأنساب القبلية أو غير القبلية. فقد واجه المنحدرون من نسل العبيد السابقين في البلاد، وهم من نسل الأفارقة تمييزاً في الوظائف والمجتمع. وكان هناك تمييز رسمي وغير رسمي، وخاصة التمييز العنصري ضد العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا. في 5 فبراير/شباط، ذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها لاحظت عدة حالات للتمييز العنصري على أساس الجنسية في بعض مرافق الخدمات حيث تم رفض تقديم الخدمات لبعض العملاء على أساس جنسيتهم. وقد سعت حملة للتسامح قام بها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إلى معالجة بعض هذه المشاكل، ووفرت تدريباً خلال العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الأثنية.

وواصلت الحكومة مشروع التطوير الذي يستغرق عدة سنوات لتتقيد الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لتشجيع التسامح وحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام، وكانت بداية هذا المشروع في عام 2007. في نوفمبر / تشرين الثاني، أصدرت رابطة مناهضة التشهير تقريراً يؤكد أن الكتب المدرسية السعودية لا تزال تحتوي على عبارات معادية للسامية.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

إن عقوبة الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي، بموجب الشريعة الإسلامية حسب تفسيرها في البلد، هي الإعدام أو الجلد، بحسب الخطورة التي يتم ملاحظتها في القضية. من غير القانوني للرجال "التصرف مثل النساء" أو ارتداء ملابس النساء والعكس صحيح. ونظراً للتقاليد الاجتماعية وإمكانية الملاحقة القضائية، لم تقم منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين بالعمل بشكل علني، كما أنه لم يتم تنظيم نشاطات من أي نوع لمناصرة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين. ولم ترد أي تقارير عن وجود تمييز رسمي ومجتمعي، أو عنف بدني، أو مضايقة على أساس الميول الجنسية أو نوع الجنس في مجالات العمل والسكن والحصول على التعليم والرعاية الصحية. وأن الشعور بوصمة العار أو التخويف قد حد من التبليغ عن حوادث إساءة المعاملة.

ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة التمييز. في عام 2016 نقلت الصحف عن مسؤولين في مكتب النائب العام قولهم أن المكتب سيسعى للحصول على أحكام بالإعدام على أي شخص يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لانتقاد أفعال جنسية مثلية. ومع ذلك، لم ترد أي تقارير عن أن مكتب النائب العام طالب بإصدار أحكام بالإعدام في قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين خلال العام (انظر القسم 1.أ.).

في 8 يناير/كانون الثاني، ذكرت الشرطة أنها اعتقلت وأحالت إلى ممثلي النيابة عدة شبان ظهروا في شريط فيديو وصفوه بأنه "مشهد حفل زواج للمثليين". ولم تتوفر معلومات حديثة متاحة علناً بخصوص القضية.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز . وبموجب القانون، قامت الحكومة بترحيل العمال الأجانب الذين أكدت نتيجة فحصهم إصابتهم بمرض نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز لدى وصولهم إلى البلد أو لدى دخولهم المستشفى لأسباب أخرى. ولم تكن هناك مؤشرات على أن الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لم يحصلوا على الأدوية المضادة للفيروس أو على أن السلطات قامت بعزلهم عن الآخرين خلال العام. وقامت وزارة الصحة بوضع برنامج خاص بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز لمكافحة الشعور بوصمة العار والتمييز ضد المصابين بالفيروس.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

استمر التمييز المجتمعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ضد الأقلية الشيعية في البلاد. وزعمت منظمة هيومن رايتس ووتش أن بعض رجال الدين والمؤسسات الحكومية "حرضوا على الكراهية والتمييز ضد الأقليات الدينية، بما في ذلك الأقلية الشيعية المسلمة في البلاد".

وفي مسعى لمعالجة المشكلة، نظمت وزارتا الدفاع والداخلية والحرس الوطني دورات تدريبية لرجال الشرطة والمسؤولين الآخرين عن تطبيق القانون على مكافحة التمييز أدارها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (أنظر القسم 6، أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى).

في أغسطس / آب أمر النائب العام بالقبض على رجل سعودي ظهر في شريط فيديو يحمل مدافع رشاشة ويهدد بقتل مواطنين شيعة في مدينة نجران الجنوبية.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

لا يمنح القانون للعاملين الحق في تكوين نقابات مستقلة أو الانضمام إليها. ولا ينص القانون على الحق في التفاوض الجماعي أو الحق في إضرابات قانونية. ولا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين إلى وظائفهم بسبب نشاطهم النقابي.

ولم تحترم الحكومة حرية الانضمام إلى نقابات والحق في المفاوضة الجماعية. ولم تتواجد في البلاد نقابات عمالية، وواجه العمال إمكانية طردهم أو سجنهم، أو، في حالات العمال المهاجرين، ترحيلهم بسبب القيام بنشاطات نقابية.

وقد سمحت الحكومة بتشكيل لجان عمالية تقتصر على المواطنين فقط وذلك في أماكن العمل التي يعمل فيها أكثر من مائة شخص، ولكن الحكومة فرضت قيوداً لا مبرر لها على حرية تكوين الجمعيات ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل هذه اللجان ونشاطاتها. فعلى سبيل المثال، توافق الوزارة على أعضاء اللجان، وترخص

لممثلي الوزارة وأرباب العمل بحضور اجتماعات اللجان. ويتعين على أعضاء اللجنة تسليم محاضر الاجتماعات إلى الإدارة ثم تحويلها إلى الوزير؛ ويمكن للوزارة حل اللجان في حال خرقها للوائح التنظيمية أو في حال اعتبارها تهدد الأمن العام. وتحد اللوائح من قدرة اللجان على تقديم توصيات إلى إدارة الشركة بحيث لا تتطرق إلا إلى تحسين ظروف العمل، والصحة والسلامة، والإنتاجية، وبرامج التدريب. في أكتوبر/تشرين الأول 2017، ذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها سجلت 289 شكوى متعلقة بالعمل في الفترة 2016-17 والتي سعت إلى حلها من خلال التسويات.

وفي 15 أبريل/نيسان، حذر أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر آل سعود من تجمعات العمال غير القانونية للاحتجاج على تأخر الرواتب. ونصح بأنه ينبغي للعمال الأجانب أن يلجأوا إلى مكاتب حكام المقاطعات والإجراءات القانونية، وأكد من جديد أهمية التزام كل من أصحاب العمل والعمال بالتراماتهم التعاقدية.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، ولكن الحكومة لم تنفذ الحماية القانونية للعمال الأجانب بشكل فعال. وحدث العمل القسري، خاصة بين العمال الوافدين - وبشكل ملحوظ بين عاملات المنازل. وكان من بين ظروف العمل التي تدل على العمالة القسرية والتي عانى منها العمال الوافدون احتجاز جوازات السفر، وعدم دفع الأجور، وفرض قيود على التنقل، والإساءة اللفظية والبدنية والاعتداء الجنسي. يحظر قانون العمل مصادرة جوازات السفر وعدم دفع الأجور. أدت انتهاكات قوانين العمل إلى غرامات تصل إلى مليون ريال سعودي (267,000 دولار)، وبالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً، وفرض قيود على قدرة الكيان على توظيف العمال الأجانب. ولم يكن بإمكان الكثير من العمال غير المواطنين، وخاصة عاملات المنازل غير المشمولين في قانون العمل، ممارسة حقهم في إنهاء عقود عملهم. يجوز لصاحب العمل أن يلزم المتدرب بأن يعمل لديه أو لديها عند الانتهاء من التدريب لمدة لا تزيد على ضعف مدة التدريب أو سنة واحدة، وفقاً لأيهما أطول.

وزادت قوانين الكفالة المقيدة من تعريض العمال لظروف العمل القسري وجعلت الكثير من العمال الوافدين يترددون في الإبلاغ عن إساءة المعاملة. لا يسمح نظام التعاقد الوظيفي للعمال بتغيير أرباب عملهم أو مغادرة البلاد دون الحصول على موافقة خطية من صاحب العمل في ظل الظروف العادية. إذا تم حجب الأجور لمدة 90 يوماً، يسمح المرسوم الوزاري للموظف بنقل كفالته/كفالتها إلى صاحب عمل جديد دون الحصول على موافقة مسبقة من صاحب العمل السابق. ومع ذلك، وردت تقارير تفيد بأن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لم توافق دائماً على التماسات لنقل الكفالة بسبب الأجور المحتجزة، بما في ذلك بعض الحالات التي تم فيها حجب الأجور لأكثر من ثلاثة أشهر. خلال العام، أفاد العديد من العمال المهاجرين بأنه تم تسريحهم من العمل، وأحياناً بعد أشهر من عدم دفع الرواتب. وبقي بعض الذين تقطعت بهم السبل في البلاد لأنهم كانوا غير قادرين على دفع رسوم تأشيرة الخروج المطلوبة. قامت بعض البلدان التي سمحت في السابق لمواطنيها بالهجرة إلى البلاد من أجل العمل بحظر مواطنيها من البحث عن عمل هناك بعد انتشار تقارير على نطاق واسع عن سوء معاملة العمال.

وقد استمرت الحكومة في تطبيق نظام حماية الأجور الذي يلزم أصحاب العمل بدفع أجور العمال الأجانب عن طريق التحويلات المصرفية، الأمر الذي يتيح للوزارة تتبع ما إذا كان العمال يحصلون على مستحقاتهم المالية بالشكل المناسب. ويتطلب من جميع أصحاب العمل الذين لديهم أكثر من 10 موظفين الامتثال للوائح

نظام حماية الأجور ابتداءً من أغسطس/آب 2017. يغطي نظام حماية الأجور 6.4 مليون موظف. وقامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتغريم الشركات مبلغ 3,000 ريال (800 دولار) بسبب تأخر دفع مرتبات الموظفين في المرة الأولى ومنع الشركات من الوصول إلى الخدمات الحكومية إذا كانت الشركة قد أخرت الرواتب لمدة شهرين أو أكثر.

وقامت الحكومة على مدار العام بالتنفيذ الصارم للإجراءات التي ترمي إلى الحد من عدد العاملين غير المواطنين الذين يعملون في البلد. كما فرضت الحكومة عقوبات على وكالات الحج السياحي المتورطة في الاتجار بالبشر والشركات المحلية التي استغلت قوانين تأشيرات الدخول إلى البلد لإحضار أفراد لأغراض تختلف عن التوظيف المباشر. وهناك عدد أقل من الأشخاص جاءوا لتأدية فريضة الحج وظلوا بعد انتهاء مدة تأشيراتهم. ونتيجة لوضع إقامتهم غير القانوني، كان الكثير من الأشخاص المتواجدين في البلد عرضة للعمالة القسرية والأجور المتدنية والترحيل من جانب السلطات.

في 17 فبراير/شباط، حذر النائب العام من أن التورط في جرائم الاتجار بالأشخاص يعاقب عليه بغرامة تصل إلى مليون ريال (267,000 دولار)، أو السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً أو كليهما.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون أسوأ أشكال عمل الأطفال. ينص القانون على أنه لا يجوز لأي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر العمل بشكل قانوني إلا إذا كان المعيل الوحيد لأسرته. ويجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة العمل إذا كان عملهم لا يضر صحتهم أو يؤدي نموهم أو يؤثر على دراستهم. وينص القانون على عدم تشغيل القاصرين في أعمال خطيرة أو صناعات ضارة؛ ولا يجوز تشغيل الأطفال دون سن 18 عاماً للعمل في ورديات تزيد عن 6 ساعات يومياً. لا يوجد حد أدنى لسن العمل للذين يعملون في المصالح التجارية العائلية أو في مجالات أخرى تعتبر جزءاً من الأعمال العائلية، كالزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية.

إن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولتان عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. إلا أنه لم تتوفر سوى معلومات قليلة حول جهود الحكومة لإنفاذ القوانين ذات الصلة أو حول الإجراءات التي اتخذتها لمنع عمالة الأطفال أو القضاء عليها خلال العام. وكانت أكثر مجالات إنفاذ القانون شيوعاً هي الاستجابة للشكاوى حول وجود أطفال يتسولون في الشوارع.

وكان معظم الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال من بلدان أخرى بينها اليمن وإثيوبيا، حيث أجبروا على العمل في حلقات تسول وباعة في الشوارع والعمل في أعمال تجارية عائلية.

د. التمييز في العمالة والمهن

لا تحظر قوانين ولوائح العمل التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الديانة، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الجنسية، أو الأصل الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، أو

السن، أو اللغة، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وحدث تمييز بخصوص الوظائف والمهن فيما يتعلق بكل هذه الفئات.

ووافقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشكل صريح على توظيف النساء في قطاعات محددة، وشجعت على ذلك، وخصوصاً في الحكومة، ولكن النساء واجهن العديد من الأنظمة التمييزية. في الربع الأول أفاد تقرير سوق العمل الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء أن الفتيات والنساء السعوديات (15 سنة وما فوق) شكلن 8٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد (سعوديات وغير سعوديات، 15 عاماً وما فوق). وقد قدر نفس التقرير بأن النساء والفتيات، السعوديات والأجنبيات، مثلن 21 بالمئة من جميع الأشخاص العاملين (15 سنة وما فوق) في البلد. تم تشغيل معظم النساء غير السعوديات كعاملات منازل. وحدت القواعد من نوع العمل الذي يُسمح للمرأة بالقيام به ويتطلب ارتداء الحجاب. وفي الممارسة العملية، استمر الفصل بين الجنسين في مكان العمل.

ولا توجد لوائح تتطلب المساواة في دفع الأجور مقابل أداء نفس العمل. وكان متوسط الأجر الشهري للنساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص 58 في المئة من متوسط الأجر الشهري للسعوديين. ولم تقم هيئات تسوية النزاع العمالي بتسجيل أي حالات من التمييز ضد النساء.

كما حظرت اللوائح التنظيمية عمل النساء في 24 مهنة، معظمها في قطاع الصناعات الثقيلة، ولكنها استحدثت توجيهات للنساء للعمل عن بُعد. إلا أن بعض المصانع ومنشآت التصنيع، خصوصاً في المنطقة الشرقية، عملت على توظيف الرجال والنساء الذين مارسوا العمل في ورديات منفصلة خلال مختلف ساعات النهار. يمنح القانون المرأة حق الحصول على رخصة لإنشاء مشروع تجاري بموافقة ولي أمرها، وقد حصلت النساء في أحيان كثيرة على رخص عمل في مجالات يمكن أن تتطلب منهن الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن من الرجال أو التعامل مع مسؤولين حكوميين. ليس من القانوني أن يطلب صاحب العمل المحتمل من مقدمة الطلب الحصول على إذن ولي أمرها عندما تتقدم للحصول على عمل. وكانت المرأة تعمل إلى جانب الرجل في المجال الطبي وفي قطاع صناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الحالات على موظفين رجال. ويحق للنساء اللواتي يعملن في مؤسسات فيها 50 موظفة أو أكثر، الحصول على إجازة أمومة ورعاية الطفل.

وحدث تمييز على أساس المعتقدات الدينية في مكان العمل. إذ اشتكى أعضاء المجتمعات المحلية الشيعية من تعرضهم للتمييز بسبب معتقداتهم الدينية وواجهوا صعوبة في الحصول على وظائف حكومية أو على ترقية في مناصب حكومية. وكان تمثيل الشيعة مندنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. وكان تمثيل الشيعة في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها أكبر في صفوف شرطة السير، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية (أنظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات). وكان الشيعة أيضاً أقل تمثيلاً في التوظيف في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

كما وقع تمييز ضد العمال المهاجرين من آسيا وأفريقيا (أنظر القسم 6، الأقليات القومية والعرقية والإثنية). واصل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني البرامج التي ترمي إلى معالجة بعض هذه المشاكل، ووفرت تدريباً خلال العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الإثنية. وقد وقع الكثير من حالات الاعتداء على العمال الأجانب، كما وردت تقارير عن إساءة معاملة العمال.

حدث تمييز غير رسمي في الوظائف والمهن على أساس الجنس، والنوع الاجتماعي، والعرق، والديانة والميول الجنسي أو الهوية الجنسية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أعلنت المديرية العامة للجوازات التابعة لوزارة الداخلية عن حملة وطنية لتحديد واعتقال وغرامة وترحيل أشخاص يتبين أنهم ينتهكون قوانين الإقامة في البلد، وذلك تحت شعار "وطن بلا مخالف". بدأت الحملة بمهلة مدتها 90 يوماً أو بعفو عام للسماح للمهاجرين غير النظاميين بمغادرة البلد "بدون عقوبة"، وقامت السلطات بعد ذلك بتمديد المهلة بالتنسيق مع منظمات دولية. في سبتمبر /أيلول، ذكرت وزارة الداخلية أن أكثر من 1.77 مليون مواطن أجنبي اعتقلوا في الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وسبتمبر/أيلول 2018 بتهمة انتهاك قواعد العمل والإقامة والدخول. تم ترحيل حوالي 449,220 منتهكاً خلال الفترة المذكورة، وذلك وفقاً للوزارة. وأفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن وكالات إنفاذ القانون قد تم تدريبها على فحص فئات السكان المعرضين لمخاطر الاتجار بالبشر، وأن الحملة تنفذ وفقاً للحمايات ضد الاتجار بالأشخاص.

هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور الشهرية لموظفي القطاع العام 3000 ريال (800 دولار) وهو ما يزيد عن مستوى الدخل المقدر للفقر. لا يوجد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص للعمال الأجانب؛ واعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2017، لم تفرض الحكومة حداً أدنى للأجور في القطاع الخاص للمواطنين.

يوم العمل القياسي هو ثماني ساعات وفقاً للقانون.

أسبوع العمل القياسي هو 48 ساعة، ولكن يمكن أن يمتد إلى 60 ساعة، شرط دفع الأجر الإضافي، وهو 50 في المائة أكثر من الأجر الأساسي.

ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء فإن ما يقدر بحوالي 10 مليون من غير المواطنين، بما في ذلك ما يقرب من 947,000 من النساء غير السعوديات، شكلوا حوالي 76 في المئة من القوى العاملة، وفقاً لتقرير سوق العمل للربع الأول الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء. كان العمال الذين يعملون بشكل قانوني يتفاوضون ويتفقون عموماً على شروط العمل قبل وصولهم إلى البلد، وفقاً لمتطلبات العقود المنصوص عليها في قانون العمل.

ينص القانون على فرض غرامات ما بين 500 و 1,000 ريال (133 و 267 دولار) على الأفراد الذين يجلبون أجانب إلى البلد للعمل في أي خدمة، بما في ذلك العمل في المنازل، بدون اتباع الإجراءات المطلوبة والحصول على إذن.

وينص قانون العمل على إجراء عمليات تفتيش منتظمة خاصة بالسلامة ويخول القانون المفتشين الذين تعيّنهم الوزارة القيام بفحص المواد المستخدمة أو التي يتم تداولها في العمليات الصناعية وغيرها من العمليات وإرسال عينات من المواد التي يشتبه في أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. عملت إدارة الصحة المهنية التابعة لوزارة الصحة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة. وتتطلب اللوائح التنظيمية من أرباب العمل حماية بعض العمال من المخاطر والأمراض المتصلة بالعمل، إلا أنه كانت هناك بعض المخالفات. ولم تشمل هذه اللوائح التنظيمية المزارعين أو رعاة الماشية أو عاملات المنازل أو

العاملين في مصالح تجارية تديرها العائلة. وقد أفاد عمال أجنبي، في جلسات خاصة، بأن معايير الصحة والسلامة لم تكن تطبق في حالات كثيرة. وعيّنت الوزارة حوالي 1000 مفتش عمل.

ينص القانون على أن يقوم مواطن أو شركة تجارية بكفالة العمال الأجانب من أجل الحصول على عمل قانوني أو تصريح إقامة، رغم أن تلك المتطلبات أعفت الرعايا السوريين واليمنيين الذين بقوا في البلد بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم. لكن في 9 مايو/أيار، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن 17000 يمينياً تم إعادتهم بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار بسبب وضعهم كمهاجرين. وقامت الوزارة بتطبيق تدابير تسمح للعمال غير المواطنين بتغيير أرباب عملهم الحاليين والانتقال إلى رب عمل جديد أو شركة جديدة توظف حصة كافية من المواطنين السعوديين. ورغم تلك التدابير المعدلة كان بعض العمال يجهلون تلك التسهيلات الجديدة وكان لزاماً عليهم البقاء مع كفيلهم الحالي لحين استكمال فترة عقد العمل أو طلب المساعدة من سفارتهم للعودة إلى أوطانهم. وكانت هناك أيضاً حالات أحضر فيها الكفلاء عمالاً غير مواطنين إلى البلد دون تزويدهم بتصاريح إقامة، مما حد من قدرتهم على الحصول على الخدمات الحكومية أو التعامل مع نظام المحاكم في حالة التظلم. كما يمكن للكفلاء الذين لديهم نزاعات تجارية أو عمالية مع موظفين أجنبي أن يطلبوا من السلطات منع الموظفين من مغادرة البلاد حتى يتم حل النزاع؛ ومع ذلك، لا تقوم السلطات قسراً بسجن أو بإعادة العمال الهاربين الذين سعوا إلى الخروج من البلاد في غضون 72 ساعة أو التنسيق مع سفارتهم لإعادتهم إلى بلدهم طالما لم تكن هناك تهمة جنائية بحقهم أو غرامات مستحقة في انتظار تسديدهم لها.

وتحدد اتفاقيات العمل الثنائية الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لأجور العمال الأجانب والسكن والمزايا، بما في ذلك الإجازات والرعاية الطبية وأمور أخرى. ولم يتم صياغة تلك الأحكام حسب المعايير الدولية، وكانت تختلف باختلاف القدرة النسبية للدولة المصدرة للعمالة على المفاوضة. وينص قانون العمل وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص على عقوبات في حال إساءة معاملة هؤلاء العمال.

شاركت الحكومة في حملات إخبارية تلقي الضوء على مأساة العمال الذين تعرضوا لإساءة المعاملة، ودرّبت ضباط إنفاذ القانون ومسؤولين آخرين على مكافحة الاتجار بالأشخاص، وعملت مع السفارات الخاصة بالبلاد المصدرة للعمالة لنشر المعلومات عن حقوق العمل الخاصة بالعمال الأجانب. وخلال شهر رمضان، كما كان الحال في الأعوام الماضية، بنت هيئة حقوق الإنسان برنامج توعية عامة على التلفزيون أكد على أن الدين الإسلامي يأمر بمعاملة العاملين معاملة حسنة.

لكن الحكومة لم تطبق دوماً القوانين التي تنص على توفير حماية فعالة للعمال المهاجرين. وأفادت تقارير موثوقة أن بعض العمال المهاجرين يعملون بموجب شروط عمل مختلفة لم يتم الإتفاق عليها، كالتأخير في دفع أجورهم، أو تغيير رب العمل، أو تغيير في ساعات وظروف العمل. كان العمال المهاجرون، وخاصة عاملات المنازل، معرضين لإساءة المعاملة، والاستغلال، وظروف تنتهك قوانين العمل، بما في ذلك عدم دفع أجورهم، والعمل لفترات تزيد على 48 ساعة في الأسبوع، والعمل لفترات أطول من فترة الثماني ساعات في اليوم التي يحددها القانون، وتقييد التنقل نظراً لمصادرة جوازات السفر. كما وردت تقارير عن وقوع إساءة المعاملة البدنية واللفظية. في 15 يوليو/تموز، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن ما يقرب من 50 في المئة من الشركات في قطاع البناء، والتي توظف ما يقدر بنحو 3.5 مليون مغترب، لم تدفع الرواتب بسبب المشاريع المتوقفة التي يعود تاريخها إلى عام 2016، بالإضافة إلى عدم مقدرة الحكومة في دفع المال المستحق للشركات العاملة في المشاريع الحكومية.

وكانت هناك تقارير موثوق بها تفيد بأن بعض العمال غير المواطنين، وعلى نحو خاص عاملات المنازل، لم يتمكنوا من ممارسة حقهم في إبعاد أنفسهم عن الظروف التي تنطوي على مخاطر. وقد قام بعض أرباب العمل بمنع العمال من المغادرة أو بتهديدهم بعدم دفع أجورهم في حال المغادرة. وكان أرباب العمل الكفلاء، الذين يتحكمون في قدرة العمال الأجانب على مواصلة العمل والبقاء في البلد، يقومون عادة باحتجاز جوازات سفر العمال، وهي ممارسة يحظرها القانون. في بعض المنازعات ذات الصلة بالعقود، طلب الكفيل من السلطات منع العامل من مغادرة البلاد حتى يتم حل النزاع لإجبار العامل على قبول تسوية في غير صالحه أو المخاطرة بالترحيل دون أية تسوية.

في 18 يوليو/تموز، دعت المنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان السلطات إلى حل نزاع عمالي مدته خمس سنوات بين المواطنة التونسية جنات بنت شبيل بن نحيلة ووزارة الصحة والسماح لها بمغادرة البلاد مع عائلتها. ووفقاً للمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان، قامت الوزارة بطرد بن نحيلة من وظيفتها كممرضة في مركز الرعاية الصحية الحكومي في محافظة الباحة، واحتجزت جواز سفرها، وحظرت عليها السفر حتى يتم حل النزاع العمالي.

وكان بإمكان العمال الأجانب الاتصال بمكاتب العمل في سفاراتهم طلباً للمساعدة. وخلال العام لجأ مئات العاملين في المنازل، أغلبيتهم من النساء، إلى سفارات بلادهم بحثاً عن ملاذ، وقد هربت بعض العاملات فراراً من الاعتداءات الجنسية أو غيرها من أشكال العنف على يد أصحاب العمل. وكان لدى بعض السفارات بيوت آمنة لمواطنيها الفارين من أوضاع تصل إلى مستوى الاستعباد. وقد سعى العمال عادة إلى الحصول على المساعدة القانونية من السفارات ومن الوكالات الحكومية من أجل الحصول على مكافآت نهائية الخدمة وتأشيرات الخروج.

وعلاوة على الاتصال بسفارات بلادهم، يجوز لعاملات المنازل الاتصال بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، والأمانة العامة المشتركة بين الوزارات الحكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإدارة رعاية العمالة الوافدة، التي قدمت خدمات لصيانة حقوق العمال المهاجرين وحمايتهم من سوء المعاملة. ويجوز للعمال أيضاً رفع قضاياهم إلى مكاتب أمراء المناطق ورفع التماسات إلى ديوان المظالم ضد قرارات صادرة عن تلك السلطات.